

العطاء المركزي رقم (2025/16) الخاص بالشراف على استكمال أعمال العطاء المركزي (2018/53) الخاص بإنشاء طريق
معبر الكرامة / الركبان / الحدلات الحدوبي

المملكة الأردنية الهاشمية
وزارة الأشغال العامة والاسكان



العطاء المركزي رقم (2025/16) الخاص بالشراف على استكمال أعمال العطاء المركزي
(2018/53) الخاص بإنشاء طريق معبر الكرامة / الركبان / الحدلات الحدوبي

عقد الخدمات الفنية (أعمال الـشراف) (ع2)



العطاء المركزي رقم (2025/16) الخاص بالاشراف على استكمال أعمال العطاء المركزي (53/2018) الخاص بإنشاء طريق
معبر الكرامة /الرکبان/ الحدلات الحدوبي

العطاء المركزي رقم (2025/16) الخاص بالاشراف على استكمال أعمال العطاء المركزي
(53/2018) الخاص بإنشاء طريق معبر الكرامة /الرکبان/ الحدلات الحدوبي

الفريق الأول صاحب العمل: وزارة الاشغال العامة والاسكان

الفريق الثاني الاستشاري :

رقم العطاء:

تاريخ توقيع العقد :

• مرحلة الاشراف (ع2):-

أ. مدة العقد :- (8) شهر .

ب. قيمة العقد المقبولة :- دينار .



نموذج اتفاقية عقد

العطاء المركزي رقم (2025/16) الخاص بالاشراف على استكمال أعمال العطاء المركزي (2018/53) الخاص بإنشاء طريق معبر الكرامة /الركبان/ الحدلات الحدوبي

حررت هذه الاتفاقية في هذا اليوم الموافق من شهر سنة بين:
صاحب العمل: وزارة الأشغال العامة والإسكان على اعتباره الفريق الأول ويعتليها وزير الأشغال العامة والاسكان .

والاستشاري: على اعتباره الفريق الثاني
ويعتليها.....

لما كان الفريق الأول راغباً في الحصول على الخدمات الهندسية من "أعمال الاشراف" على على العطاء العطاء المركزي رقم 16/2025 الخاص بالأشراف على أعمال إستكمال الجزء الاول من أعمال العطاء المركزي رقم(2018/53) بخصوص إنشاء طريق معبر الكرامة- الركبان- الحدلات الحدوبي (الحزمة الأولى)-الكرامة-الركبان

ولما كان قد قبل بعرض الفريق الثاني المقدم إليه، فقد تم الاتفاق بين الفريقين على ما يلي:

1- يكون للكلمات والتعابير الواردة في هذا العقد نفس المعانى الواردة في دفتر عقد المقاولة الموحد للمشاريع الإنسانية بالإضافة إلى التعريفات الواردة في المادة (1) من الشروط العامة لهذا العقد، وفي حال وجود اختلاف تعتمد التعريفات الواردة في هذا العقد.

2- اعتبار الوثائق المدرجة أدناه جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد وتعتبر في مجموعها وحدة متكاملة، ويكون ترتيب أولوية الوثائق حسب التسلسل التالي:

أ- كتاب القبول متضمناً قرار الاحالة

ب- عرض المناقصة.

ج- التعليمات للمشترين في المناقصة ودعوة العطاء والملحق التي تصدر قبل التوقيع على العقد.

د- الشروط الخاصة للعقد.

هـ- الأسس المرجعية.

و- الشروط العامة.

3- مرحلة الاشراف (ع2):-

أ. مدة العقد: - (8) شهر .

ب. قيمة العقد المقبولة: - دينار .



العطاء المركزي رقم (2025/16) الخاص بالاشراف على استكمال أعمال العطاء المركزي (3/53) الخاص بإنشاء طريق
عبر الكرامة /الرکبان/ الحدّلات الحدوّي

4- يتعهد الفريق الثاني بتقديم الخدمات الفنية من "أعمال الاشراف" المطلوبة منه في هذا العقد وإنجازها وفقاً للشروط والمتطلبات الواردة فيه.

5- يتعهد الفريق الأول بأن يدفع للفريق الثاني قيمة العقد (بدل أتعابه) في المواعيد وبالأسلوب المحدد لذلك في العقد لقاء قيام الفريق الثاني بتقديم الخدمات الهندسية من "أعمال الاشراف" المطلوبة منه بموجب هذا العقد.

وبناءً على ما ذكر أعلاه، جرى توقيع هذا العقد وإبرامه في التاريخ المذكور أعلاه:

الفريق الثاني

(الاستشاري)

الاسم:

الوظيفة: وزير الأشغال العامة والاسكان

التوقيع:

الفريق الأول

(صاحب العمل)

الاسم :

الوظيفة: التوقيع:

وقد شهد على ذلك:

الاسم:

الوظيفة: مدير وحدة العطاءات المحلية

التوقيع:

وقد شهد على ذلك:

الاسم:

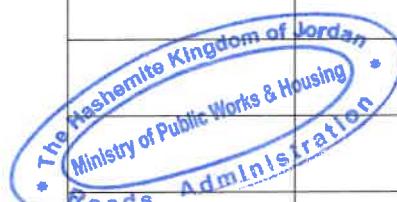
الوظيفة: أمين عام وزارة الأشغال العامة والاسكان

التوقيع:



الفهرس

رقم الصفحة	الموضوع
	الفهرس
	الشروط العامة لعقد الخدمات الهندسية
	المادة (1) – التعريف
	المادة (2) – نطاق العمل بالعقد
	المادة (3) – اللغة والقانون المعتمدان
	المادة (4) – الضرائب والرسوم
	المادة (5) – كفالة دخول المناقصة، كفالة حسن الأداء
	المادة (6) – مستوى الأداء
	المادة (7) – سريان العقد، المباشرة
	المادة (8) – واجبات الاستشاري
	المادة (9) – التنازل والعقود الفرعية
	المادة (10) – تخريات استطلاع الموقع
	المادة (11) – التغييرات والأعمال الإضافية
	المادة (12) – التقصير من جانب الاستشاري
	المادة (13) – إنهاء العقد من قبل صاحب العمل
	المادة (14) – إنهاء العقد من قبل الاستشاري
	المادة (15) – مسؤوليات صاحب العمل
	المادة (16) – مدة العمل
	المادة (17) – بدل الأتعاب
	المادة (18) – تدريب موظفي صاحب العمل
	المادة (19) – تسوية الخلافات بين صاحب العمل والاستشاري
	المادة (20) – تعديل التشريعات
	المادة (21) – الإخطارات العدلية



	المادة (22) – أحكام عامة
	المادة (23) – إقرار المخالصة
	المادة (24) – الإشعارات
	ملحق العقد رقم (1) – واجبات الاستشاري في مرحلة الإشراف
	ملحق العقد رقم (2) – نموذج كفالة حسن الاداء
	ملحق العقد رقم (3) – بدل أتعاب الاستشاري في مرحلة الإشراف
	ملحق العقد رقم (3 /أ) بدل أتعاب الاستشاري في مرحلة الإشراف
	ملحق العقد رقم (3 / ب) خلاصة بدل أتعاب الاستشاري في مرحلة الإشراف
	ملحق العقد رقم (4) إقرار متعلق بالدفعات الأخرى
	ملحق العقد رقم (5) إقرار متعلق بالدفعات الممنوعة
	ملحق العقد رقم (6) الشروط الخاصة



العطاء المركزي رقم (2025/16) الخاص بالاشراف على استكمال أعمال العطاء المركزي (3/53) الخاص بإنشاء طريق
معبر الكرامة / الركبان / الحدلات الحدودي

الشروط العامة

(مرحلة الاشراف)

(ع2)



الشروط العامة لعقد الخدمات الهندسية مرحلة الاشراف (ع2)

المادة (1): التعريف:-

يكون للكلمات والمصطلحات التالية حيّثما وردت في هذا العقد المعانى المخصصة لها أدناه، كما أن الكلمات التي تشير إلى الأشخاص أو الفرقاء تشمل الشركات والكيانات القانونية الأخرى، ما لم يقتضي السياق غير ذلك:

الحكومة: حكومة المملكة الأردنية الهاشمية.

صاحب العمل: الفريق المشار إليه في هذا العقد كفريق أول وكذلك خلفاؤه القانونيون والذي يتعاقد مع الاستشاري لإنجاز الخدمات الهندسية التي يشملها العقد، أو أي جهة أخرى يفوضها صاحب العمل لممارسة صلاحيات ومسؤوليات الفريق الأول، على أن يتم إعلام الاستشاري بذلك خطياً.

مثل صاحب العمل: الشخص الذي يعينه صاحب العمل لمتابعة أعمال الاستشاري بموجب هذا العقد ويتمتع بالصلاحيات التي يتم تحديدها له من قبل صاحب العمل كما يجري إبلاغ الاستشاري خطياً بها.

الاستشاري: المكتب (مكتب مهندس، مكتب أو شركه هندسية، مكتب أو شركة استشارية) أو التاليف المشار إليه في العقد كفريق ثانٍ الذي تعاقد معه صاحب العمل لأداء الخدمات الهندسية وفقاً لهذا العقد.

الخدمات الهندسية: تقديم الخدمات الفنية الازمة على المشروع وفقاً لما هو محدد في هذا العقد وملحقه والشروط الخاصة بهذا العقد.

الأسس المرجعية: الأهداف والغايات ونطاق المهام المطلوبة والدراسات والبيانات الأساسية والمعلومات التي تعطي فكرة واضحة عن طبيعة الخدمات الهندسية المطلوبة.

عرض المناقصة: العرض المقدم من الاستشاري إلى صاحب العمل لإنجاز الخدمات الهندسية بموجب هذا العقد.

كتاب القبول: القبول الرسمي من صاحب العمل لعرض المناقصة مع أي شروط إضافية اتفق الفريقان عليها قبل توقيع العقد وذلك وفقاً لقرار الاحالة .

قيمة العقد المقبولة: المبلغ الإجمالي المذكور في كتاب القبول مقابل أداء الخدمات الهندسية المطلوبة وفقاً للعقد.

قيمة العقد: قيمة العقد المقبولة بالإضافة إلى أي زيادة أو نقصان قد تطرأ على العقد.

الموافقة: الموافقة الخطية أو الموافقة الشفوية التي يتلوها تأكيد خطبي.

مدة العقد: هي المدة المحددة في اتفاقية العقد وتحدد لكل مرحلة لكل اختصاص محدداً في الملحق رقم (3) من هذا العقد من قبل صاحب العمل.



الوثائق: هي الوثائق المدرجة في هذا العقد والتي تعتبر جزء منه.

الموقع: الأراضي والأماكن والمناطق التي يقدمها صاحب العمل أو يعينها لتنفيذ الأشغال الدائمة فيها، وكذلك أي أماكن أخرى ينص عليها العقد تحديداً على اعتبارها جزءاً من الموقع.

المبالغ الاحتياطية: هي المبلغ أو المبالغ المدرجة في خلاصة بدل الأتعاب المخصصة للصرف على أي أعمال أو خدمات أخرى تحدد بالعقد ويحدد بند منفصل لكل منها في خلاصة بدل الأتعاب.

الموظف: الموظف الرسمي أو المستخدم أو الممثل أو الوكيل لدى صاحب العمل أو من يمثله صاحب العمل ويشمل ذلك العاملين لدى المؤسسات الحكومية والشركات التي تساهم بها الحكومة.

الآخرين: الأشخاص من غير الموظفين.

الدفعات الأخرى: هي جميع العمولات أو أتعاب الاستشارات أو أتعاب الوكالء أو غيرها المباشرة وغير المباشرة وأي شيء ذو قيمة مادية دفعها الاستشاري أو تم الاتفاق على دفعها إلى "الآخرين" ويشمل ذلك التصريح على سبيل المثال لا الحصر وصفاً مفصلاً لهذه الدفعات وسببها سواء تم دفعها أو كانت ستدفع بشكل مباشر أو غير مباشر من قبل الاستشاري أو نيابة عنه ، أو من قبل استشاريه أو نيابة عنهم أو أي من موظفيهم أو وكلائهم أو ممثليهم ، وذلك فيما يتعلق بالدعوة إلى تقديم العروض الخاصة بتنفيذ هذا العقد أو عملية المناقصة / المزايدة نفسها والإحالة على الاستشاري أو المفاوضات التي تجري لإبرام العقد من أجل تنفيذه فعلاً.

الدفعات الممنوعة: هي جميع المبالغ سواء كانت عمولات أو أتعاب استشارات أو أتعاب وكالء أو غيرها دفعت بشكل مباشر أو غير مباشر أو أي شيء ذو قيمة مادية أو الوعود أو التعهدات لدفع مثل هذه المبالغ أو تقديم هذه الأشياء سواء مباشرةً أو بالواسطة وبغض النظر عما إذا كان ذلك تم من قبل الاستشاري أو نيابة عنه أو من قبل استشاريه من الباطن أو نيابة عنهم أو أي من موظفيهم وكلائهم أو ممثليهم والتي تدفع إلى أي "موظف" سواء تصرف بصفة رسمية أم لا ، وذلك فيما يتعلق بالدعوة إلى تقديم العرض الخاص بتنفيذ هذا العقد أو عملية المناقصة / المزايدة نفسها أو الإحالة على الاستشاري أو المفاوضات التي تجري لإبرام العقد من أجل تنفيذه فعلاً .

المادة (2): نطاق العمل بالعقد:-

الإشراف على تنفيذ المشروع وذلك من خلال الإشراف المقيم ودعم المكتب الرئيسي حسب ما يرد تحديده لاحقاً في هذا العقد.

المادة (3): اللغة والقانون المعتمدان:-

أ- يكون العقد باللغة العربية بما في ذلك جميع المراسلات والشروط المتعلقة به، إلا أنه يجوز أن تكون المواصفات والمخططات وجداول الكميات والتقارير الفنية باللغة الإنجليزية. وإذا حرر العقد باللغتين العربية والإنجليزية وقع خلاف على التفسير يكون النص بالعربية هو المعتمد.



ب- تسري أحكام القوانين والأنظمة والتعليمات الأردنية النافذة المفعول على هذا العقد عند التوقيع عليه ويرجع إليها في تطبيق شروطه.

المادة (4): الضرائب والرسوم:-

- يخضع أطراف العقد لجميع القوانين والأنظمة والتعليمات المعمول بها في المملكة فيما يخص الضرائب والرسوم إلا إذا ورد نص خلافاً لذلك في العقد.
- على الاستشاري دفع رسوم طوابع الواردات والجامعة قبل توقيع العقد وحسب القوانين والأنظمة والتعليمات الخاصة بذلك والمعمول بها.

المادة (5): كفالة حسن الأداء:-

على الاستشاري بعد تبلغه قرار الإحالة وقبل توقيع العقد أن يقدم لصاحب العمل كفالة حسن الأداء ضمانة لتقديمه الخدمات الهندسية وقيامه بكل التزاماته بموجب العقد ولمدة تزيد ثلاثة أشهر على مدة العقد وتكون الكفالة بنسبة (10%) من قيمة العقد المقبولة صادره عن بنك أو مؤسسة مالية معتمدة رسمياً وحسب نموذج الكفالة الوارد في ملحق العقد رقم (2)، وإذا تطلب الأمر تجديد الكفالة فيحق لصاحب العمل تجديدها على حساب الاستشاري لثلاثة أشهر قابلة للتجديد لمدد مماثلة حسب متطلبات سير العمل، وعلى صاحب العمل الإفراج عن الكفالة بعد موافقته على المخالصة النهائية المقدمة من قبل الاستشاري.

المادة (6): مستوى الأداء:-

أ. يلتزم الاستشاري ببذل كل عناية ومواظبة لأداء واجباته المطلوبة على أعلى مستويات الممارسة المهنية وإن يستخدم الأشخاص المؤهلين كلاً في مجال اختصاصه وخبرته، وإن يعلم صاحب العمل بأسماء وخبرات المهندسين الذين سيقومون بتقديم الخدمات الهندسية. وإذا ما تحقق لصاحب العمل بأن مستوى الأداء المهني للكادر الفني للاستشاري لا يتفق والدرجة المطلوبة فعلى صاحب العمل إبلاغ الاستشاري بذلك خطياً، ويجب على الاستشاري أن يستخدم كوادر فنية جديدة إذا لزم الأمر لتصحيح الوضع وإن يعيد تنظيم الفريق العامل بما يتفق وهذا المطلب. وعلى الاستشاري أن يأخذ في الاعتبار الملاحظات التي يوجهه بشأنها أو يطلبها صاحب العمل أو من يمثله في كل ما له علاقة بتقديم الخدمات الهندسية موضوع هذا العقد.

ب. إذا تخلف الاستشاري عن تقديم الخدمات الفنية بالمستوى المطلوب فيعتبر ذلك تقسيراً من جانبه، ويحق لصاحب العمل في هذه الحالة اتخاذ الإجراءات الكافية بتلافي التقسير وتصحيح الأخطاء وذلك بعد إنذار الاستشاري، وتم الإجراءات وفقاً للمادة (12) من هذا العقد.



المادة (7): سريان العقد، المباشرة:-

أ- سريان مفعول العقد:

يسري مفعول هذا العقد بعد توقيعه من قبل الفريقين.

ب- تاريخ المباشرة:

تم المباشرة في أعمال الإشراف بموجب كتاب خطى يصدره صاحب العمل إلى الاستشاري محدداً فيه تاريخ المباشرة وتاريخ دوام عناصر الجهاز المشرف بالاتفاق فيما بين صاحب العمل أو من يفوضه خطياً والاستشاري، وعلى صاحب العمل أن يراعي إصدار أمر المباشرة ضمن مدة لا تقل عن أسبوع قبل البدء بأعمال التنفيذ لغايات دراسة المخططات ووثائق العطاء وإبداء الرأي حولها.

المادة (8): واجبات الاستشاري:-

يقوم الاستشاري بتأدية الواجبات المنصوص عليها في الملحق رقم (1) المرفق بهذا العقد.

المادة (9): التنازل والعقود الفرعية:-

أ. لا يحق للمستشار أن يتنازل عن أي جزء من هذا العقد للغير أو أن يعهد إلى أي مستشاري فرعى القيام بأى جزء منه ما لم تنص على ذلك شروط الدعوة أو عرض الاستشاري ويحق لصاحب العمل إلغاء العقد حال أي تصرف يثبت من هذا القبيل وفقاً لأحكام المادة (12) من هذا العقد.

ب. وفي جميع الحالات على المستشار الحصول على موافقة مسبقة من صاحب العمل على قيام أي مستشاري فرعى بأى عمل وعليه أن يقدم لصاحب العمل المعلومات المطلوبة عن أي مستشاري فرعى مقترن من حيث مؤهلاته وخبراته وكفاءته لإنجاز مثل هذا العمل، وان يقدم كذلك عقد التكليف الفرعى الذي ابرم بينه وبين المستشاري الفرعى ويكون المستشاري مسؤولاً مسؤولية كاملة عن جميع الخدمات الهندسية، وعن أي خطأ أو تقدير ينجم عن عمل المستشاري الفرعى أو مستخدميه.

المادة (10): تحريات استطلاع الموقع:-

إذا تم إجراء تحريات استطلاع الموقع خلال مرحلة إعداد الدراسات والتوصيات فعلى المستشاري مراجعة تقارير تحريات استطلاع الموقع ومقارنتها مع الواقع والتتأكد من مطابقة الواقع لما جاء في التقارير بالتنسيق مع مستشاري استطلاع الموقع، وإعلام صاحب العمل عن أي اختلاف بينهما واستدعاء المستشاري الذي قام بتحريات استطلاع الموقع لبيان الرأي إذا لزم الأمر ومتابعة إجراء ما يلزم من تعديلات على المخططات مع صاحب العمل والمصمم والمقاول.

المادة (11): التغييرات والأعمال الإضافية:-

- أ. يحق لصاحب العمل إجراء أي تعديل يراه ضرورياً على الخدمات الهندسية من حيث نوعها أو مقدارها أو طلب تقديم خدمات هندسية إضافية ويتم الاتفاق بين صاحب العمل والاستشاري على بدلات الاتعاب التي قد تترتب على تلك التغييرات والأعمال الإضافية.
- ب. ويلتزم الاستشاري بإجراء التعديلات المطلوبة، وذلك بعد صدور الأمر الخطي له من قبل صاحب العمل وثبتت بدل أتعاب مؤقت للاستشاري عن هذه التعديلات وحتى يتم الاتفاق على بدلات الاتعاب بالشكل النهائي.

المادة (12): التقصير من جانب الاستشاري:-

- (12/أ)- يعتبر الاستشاري مقصراً في أداء عمله إذا حصل أثناء تنفيذ هذا العقد أي من الحالات التالية:
- 1- أي تأخير غير مبرر في إنجاز العمل والواجبات وتقديم الخدمات المطلوبة.
 - 2- قدم عملاً بمستوى لا يتناسب وأصول وأعراف ممارسة المهنة الهندسية أو أهمل في أداء مهامه.
 - 3- تخلف عن تغيير أي من مستخدميه العاملين مخالفًا بذلك التعليمات المحددة بالمادة (6) من هذا العقد.
 - 4- قام بالتلزيم من الباطن لأي جزء من المهام الموكولة إليه بدون موافقة صاحب العمل.
 - 5- لم يلتزم بتقديم عمل يلي المتطلبات الأساسية للمشروع.
 - 6- اعسر أو أصبح غير ذي ملأة مالية، أو جأ إلى مخالصه لصالح دائئنه.
 - 7- فقد تأهيله الصادر بموجب تعليمات تصنيف المكاتب الهندسية والشركات الاستشارية لسنة 2012

ولصاحب العمل في أي من الحالات المنصوص عليها في الفقرة (12/أ) أعلاه إنتهاء العقد بموجب الإجراءات التالية:

أولاًً: توجيه إنذار أول للاستشاري مع منحه مهلة مدة (21) يوماً لتصويب المخالفة.

ثانياً: في حالة عدم تصويب الاستشاري المخالفة، يتم توجيه إنذار ثاني له مع منحه مدة (14) يوماً لتصويب المخالفة.

ثالثاً: في حالة مرور فترة الإنذار الثانية دون تصويب للوضع أو اتخاذ إجراءات جادة ومقنعة لإزالة الأسباب المخالفة، يحق لصاحب العمل إنتهاء العقد ومصادرة كفالـة حسن الأداء أو جزء منها بما يتناسب مع الأعمال المتبقية، ويقوم بإكمال الخدمات المطلوبة بواسطة أجهزته الخاصة أو أن يعهد إلى استشاريين آخرين القيام بمثل هذه الخدمات.



العطاء المركزي رقم (2025/16) الخاص بالاشراف على استكمال أعمال العطاء المركزي (53/2018) الخاص بإنشاء طريق
معبر الكرامة /الرکبان/ الحدّلات الحدودي

وتمت محاسبة الاستشاري على ما قدمه من خدمات لتاريخ إنتهاء العقد محسوماً منه أي فروق من بدلات الأتعاب والكلفة التي يتكبدها صاحب العمل للفترة المتبقية ضمن المدة المحددة في بدلات الأتعاب وأي تمديدات صدرت حتى تاريخ إنتهاء العقد بمعرفة الفريقين، ويتم احتساب هذه الفروقات من قبل اللجنة المنصوص عليها بالفقرة (12/ب) من هذه المادة.

رابعاً: يحق لصاحب العمل في الحالات الطارئة والخاصة الواردة في الفقرة (12/ج) إنتهاء العقد فوراً وبدون توجيه إنذارات، وتم محاسبة الاستشاري حسب ما ورد في الفقرة ثالثاً أعلاه.

(12/ب)- إذا تبين لصاحب العمل أثناء تنفيذ الأعمال المشمولة في هذا العقد أو بعد انتهائها أن الاستشاري:
أ- لم يكتشف عيباً وأخطاء جوهرية والتي يمكن اكتشافها بدون إجراء حسابات تصميمية في التصاميم الأصلية ووافق على تنفيذ الأعمال كما وردت في هذه التصاميم بأخطائها و/أو.

ب- قام بإصدار تعليمات أو إجراء تعديلات على تصاميم أو مواصفات أو جداول الكميات أو أي من وثائق العطاء الأخرى أدت أو قد تؤدي إلى تغييرات أساسية فيها قد ينجم عنها خطورة على المنشأ أو زيادة كبيرة غير مبررة في التكاليف عن قيمة عطاء التنفيذ فان ذلك يعتبر تقصيراً من قبل الاستشاري وأجهزته فعندما يقوم صاحب العمل بمخاطبة وزير الأشغال العامة والإسكان مبيناً تقصير الاستشاري ويطلب تشكيل لجنة فنية لتحديد مسؤوليته من ذوي الخبرة والاختصاص على النحو التالي:

1. مدير عام دائرة العطاءات الحكومية أو من يفوضه خطياً - رئيساً للجنة
2. مهندساً مندوباً عن وزارة الأشغال العامة والإسكان
3. مهندساً مندوباً عن نقابة المهندسين الأردنيين
4. مهندساً مندوباً عن هيئة المكاتب الهندسية في نقابة المهندسين الأردنيين
5. مهندساً من ديوان المحاسبة

تقوم هذه اللجنة بدراسة كافة أبعاد المشكلة والاتصال والتنسيق مع الجهات المعنية وترفع توصياتها إلى وزير الأشغال العامة والإسكان محددة مسؤولية الاستشاري، فإذا كان قرارها بالأكثريّة أو بالإجماع بالنسبة لتقصير الاستشاري ومسؤوليته عن الأخطاء والعيوب يصدر الوزير قراره ملزماً الاستشاري بمعالجة التقصير ومحملًا إياه جميع التبعات المالية جراء ذلك.

(12/ج) - تحدد الحالات الخاصة والطارئة المنصوص عليها في الفقر (12/أ/رابعاً) بما يلي :-

-1

-2

-3



المادة (13): إنهاء العقد من قبل صاحب العمل:-

يحق لصاحب العمل في أي وقت إنهاء العقد لأسباب غير الأسباب الواردة في المادة (12)، وفي هذه الحالة يقوم بأشعار الاستشاري ويعطيه مهلة (30) يوماً لتوقيف العمل بالعقد وعند التوقف يتم الاتفاق بين الفريقين على طريقة الحاسبة وتعويض الاستشاري عن التكاليف الفعلية والخسائر التي قد يتكبدها نتيجة إنتهاء هذا العقد.

المادة (14): إنهاء العقد من قبل الاستشاري:-

- أ. إذا لم يصدر صاحب العمل أمر المباشرة خلال (90) يوماً من تاريخ توقيع اتفاقية العقد.
- ب. أخل صاحب العمل بإيفاء الاستشاري بالدفعه المستحقة له بعد (60) يوماً من تاريخ استحقاقها.
- ج. أغسر صاحب العمل أو تعرض لضائقة اقتصادية تمنعه من الاستمرار في تنفيذ العقد.

فعندها على الاستشاري أن يطلب صاحب العمل إصدار أمر المباشرة أو تسديد الدفعه المستحقة له خلال عشرة أيام من انتهاء المدد المحددة بالفقرة (أ) أو الفقرة (ب) أعلاه وإذا لم يقم صاحب العمل بإصدار أمر المباشرة وتسديد الدفعه المستحقة للإستشاري خلال العشرة أيام هذه، أو إذا أغسر صاحب العمل حسب الفقرة (ج) أعلاه، فيتحقق للإشتشاري إنتهاء العقد وطلب تعويضه التعويض المناسب الناجم عن الإخلال من قبل صاحب العمل، ولا يعاد العمل بهذا العقد إلا بموافقة الفريقين.

المادة (15): مسؤوليات صاحب العمل:-

- 1- موافاة الإشتشاري بالدفعات المستحقة له في المواعيد المحددة بموجب هذا العقد.
- 2- تقديم المعلومات والوثائق المتوفرة لديه إلى الإشتشاري مع ثلاثة نسخ من وثائق عقد التنفيذ، إلا أنه غير ملزم بتقديم أي مخططات أو وثائق يوكل إلى الإشتشاري الحصول عليها بموجب العقد.
- 3- تسمية مهندس يمثله للتسيير بينه وبين الإشتشاري ويساعد الإشتشاري في الحصول على المعلومات المذكورة أعلاه.
- 4- مساعدة الإشتشاري في الحصول على تصاريح الدخول أو تصاريح العمل لأي من موظفيه الذين يتطلب العقد استخدامهم.
- 5- يقوم صاحب العمل أو المقاول بتأمين الإشتشاري بالتنقلات (السيارات) لجهازه المقيم بالإضافة إلى تزويدهم بمكاتب وآثاث كما ويتحمل صاحب العمل أو المقاول جميع المصروفات الجارية (مصاريف التشغيل) دون تحميل الإشتشاري أي كلفة وذلك طيلة مدة العمل مع التمهيدات الموقعة عليها من قبل صاحب العمل.
- 6- تسليم الإشتشاري موقع المشروع بكامل حدوده أو بشكل يمكن الإشتشاري من مباشرة مهامه.



العطاء المركزي رقم (2025/16) الخاص بالشراف على استكمال أعمال العطاء المركزي (53/2018) الخاص بإنشاء طريق
عبر الكرامة /الرکبان/ الحدّلات الحدوّي

المادة (16): مدة العمل:-

هي المدة الفعلية التي يستغرقها مقاول التنفيذ لإنجاز المشروع وتسليم الأشغال بما فيها التمديّنات التي يوافق عليها صاحب العمل
مضافاً إليها المدة الازمة لإنجاز النواقص واستلامها حسب تقرير لجنة تسلّم الأشغال، وتتمدد لكل عمل أو اختصاص محدد في
الملحق العقد رقم (3/أ) من هذا العقد بمعرفة وموافقة صاحب العمل حسب مقتضيات العمل في المشروع.

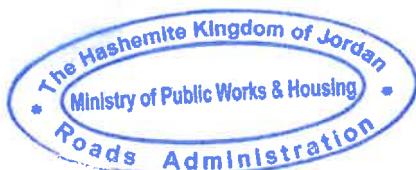
المادة (17): بدل الأتعاب:-

- أ- يحدد بدل أتعاب الاستشاري في مرحلة الإشراف بموجب الملحق العقد رقم (3) المرفق بهذا العقد.
- ب- إذا حصلت ظروف أثناء سريان هذا العقد أدت إلى تعديل على أجور و/أو كلفة استخدام الكوادر الفنية المماثلة للكوادر
المطلوبة حسب هذا العقد، فعندما يقوم وزير الأشغال العامة والإسكان بتشكيل لجنة فنية لتحديد نسبة التعديل على الأجور،
ويتم تعديل بدلات أتعاب الجهاز الفني المحددة بالملحق رقم (3/أ) بقرار من وزير الأشغال العامة والإسكان.

المادة (18): تدريب موظفي صاحب العمل:-

يحق لصاحب العمل انتداب عدد مناسب من مستخدميه وإلحاقهم بجهاز الإشراف للتدريب على أعمال الإشراف، وفق برنامج
يتافق عليه بين الفريقين ويقوم صاحب العمل بدفع رواتبهم ومستحقاتهم.

المادة (19): تسوية الخلافات بين صاحب العمل والاستشاري:-



أي نزاع أو خلاف قد ينشأ عن هذا العقد تم تسويته باتباع الإجراءات التالية:

1-19): التسوية الودية:

- أ. إذا صدر إشعار من أي من الفريقين برغبته في تسوية الخلاف عن طريق التسوية الودية فعلى الفريق الآخر خلال مدة (14)
يوماً من تاريخ تسلمه الإشعار أن يرسل رده خطياً إلى موجه الإشعار بقبول الدعوة إلى التسوية الودية أو رفضها.
- ب. تبدأ إجراءات التسوية الودية عندما يوافق الفريق الآخر على قبول الدعوة إلى التسوية الودية.

العطاء المركزي رقم (2025/16) الخاص بالاشراف على استكمال أعمال العطاء المركزي (53/2018) الخاص بإنشاء طريق
معبر الكرامة /الرکبان/ الحدلات الحدودي

ج. إذا رفض الفريق الآخر التسوية الودية، أو إذا لم يرسل أي رد إلى الفريق الذي وجه الإشعار خلال مدة أهل (14) يوماً المبينة في البند (أ) من هذه الفقرة، يعتبر طلب التسوية الودية كأن لم يكن، ولأي من الفريقين في هذه الحالة المباشرة في إجراءات التحكيم.

د. يتولى التسوية الودية موفق واحد أو أكثر من ذوي الخبرة في نفس مجال أعمال هذا العقد وفقاً لما يتفق عليه الفريقان، وإذا لم يتفقا على اسم الموفق أو الموفقيين يجوز لهم أن يتفقا على أن يقوم شخص أو مؤسسة بتعيين الموفق أو الموفقيين.

ه. للموفق في جميع مراحل التسوية الودية أن يطلب من أي من الفريقين تقديم ما يلزمه من معلومات ووائق وأسباب ومستندات ووثائق وأية أدلة أخرى، وعلى الموفق أن يساعد الفريقين في التوصل إلى تسوية الخلاف ودياً بأسلوب يتسم بالاستقلال والحياد، وإن يسترشد بمبادئ الموضوعية والنزاهة والعدالة.

و. على الفريقين والموفق الاحتفاظ بسرية ما يتعلق بإجراءات التسوية الودية بما في ذلك اتفاق التسوية، إلا حينما يكون نشره ضرورياً لأغراض التنفيذ والتطبيق.

ز. إذا توصل الفريق إلى اتفاق لتسوية الخلاف ودياً، فيقوما بإعداد الاتفاق وتوقيعه ويصبح اتفاق التسوية الودية بعد توقيعه من الفريقين ملزماً لهم.

ح. تنتهي إجراءات التسوية الودية بتوقيع الفريقين على الاتفاق ، أو بمرور (30) يوماً على قبول الطرفين للسير بإجراءات التسوية الودية ولم يتم الاتفاق على الموفق ، أو بمرور(60) يوماً من تاريخ الاتفاق على الموفق أو تاريخ تعينه دون التوصل إلى اتفاق تسوية أو بإشعار خطى يصدر عن الموفق يبين فيه انه لا يوجد ما يسوغ الاستمرار في جهود التسوية الودية ، أو بإشعار خطى يصدر عن الفريقين أو عن أحدهما إلى الفريق الآخر وإلى الموفق بإنتهاء إجراءات التسوية الودية وفي جميع الحالات على الموفق أن يقدم تقريراً بجميع ما توصل إليه من وقائع وبيانات في موضوع الخلاف أثناء قيامه بعمل الموفق وتسلمه إلى الفريقين مع محاضر جلسات التوفيق.

ط. لا يجوز لأي من الفريقين أثناء إجراءات التسوية الودية، أن يباشر في اتخاذ أي إجراءات تحكيمية أو قضائية.

(2-19): التحكيم:

في حالة عدم التوصل إلى تسوية ودية وفقاً لأحكام المادة (19-1) أعلاه فعندها يتم اللجوء إلى تسوية الخلاف بأسلوب التحكيم بموجب قانون التحكيم الأردني الساري المفعول.



المادة (20): تعديل التشريعات:-

أ. يدفع للاستشاري أي مبالغ إضافية يتطلب عليه دفعها لخزينة الدولة نتيجة لتعديل التشريعات أو لفرض أي رسوم أو ضرائب جديدة بعد موعد إيداع عروض المناقصات.

ب. أما إذا جرى تخفيض رسمي على أي من الرسوم والضرائب المذكورة بالفقرة (أ) أعلاه بعد موعد إيداع عروض المناقصات، فعندما يتحقق للفريق الأول حسم تلك التخفيضات من استحقاقات الاستشاري.



المادة (21): الإخطارات العدلية:

لا حاجة لتبادل الإخطارات العدلية بين الفريقين لممارستهما أي حق من حقوقهما العقدية أو القانونية وتعتبر أي رسالة مسجلة مرسلة من أي فريق للفريق الآخر على عنوانه المثبت بهذا العقد بمثابة إخطار عدلي في جميع الأحوال.

المادة (22): أحكام عامة:

أ. على المستشاري الالتزام بمتطلبات الكودات السارية المفعول عند المباشرة بالعمل.

ب. أن جميع المخططات ووثائق العطاء والمعلومات المتعلقة بهذا المشروع هي ملك لصاحب العمل ولا يحق للأستشاري التصرف بها بأي شكل إلا بعد موافقة صاحب العمل الخطية على ذلك.

ج. إذا اكتشف أي خطأ أو نقص في المخططات أو في وثائق العطاء سواء في مرحلة إعداد المخططات والوثائق أو في مرحلة التنفيذ الفعلي للمشروع ، فعلى الأستشاري تصحيح الخطأ أو استكمال النقص بصورة عاجلة وبدون مقابل .

د. يجب على المستشاري التقيد باعتماد المواد والمنتجات الصناعية المنصوص عليها في وثائق عطاء التنفيذ.

هـ. العنوانين :- لا تشكل العناوين الواردة في هذه الاتفاقية جزءاً منها ولا تؤخذ في الاعتبار لدى تفسير شروط الاتفاقيه أو مضمونها

وـ. المفرد والجمع:- تصرف صيغة المفرد إلى الجمع والعكس بالعكس وفقاً لافتراضي القرئنه .

زـ. ضريبة المبيعات: يجب أن يشمل السعر المقدم على الضريبي العامه على المبيعات ولن يتم إفراد بند خاص بالضريبيه.

حـ. على المستشاري التقيد التام بالحد الأدنى للرواتب الشهرية للمهندسين العاملين بهذا العقد عند تقديم عرضه والذي تحدده نقابة المهندسين الأردنيين مضافة إليه المصارييف والأرباح ، وكل استشاري ال يتقيد بذلك أو يقوم باحتساب رواتب هؤالء المهندسين أقل من ذلك سيتم استبعاد عرضه

طـ. طلب من المستشاري المحلي تعبئة الجداول المرفقة(1 , 2 , 3 , 4 , 5) المتعلقة بحجم الالتزام وبالوضع المؤسسي ورؤساء الخصاص و تحليل بدل أتعاب الكادر الفني الشهري و الدعم المكتبي.

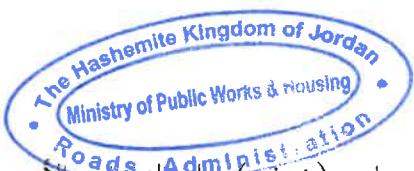
- ي. تحدد شروط التأهيل والتقييم الفني الخاصة بهذا المشروع بالشروط الخاصة (إن طلب).
ك. يحق لصاحب العمل التأكد بالطريقة التي يراها مناسبة من صحة ودقة المعلومات والوثائق المقدمة من الاستشاري
ل. على الاستشاري الالتزام بالتعليمات الصادرة عن نقابة المهندسين بما يتعلق بالأعمال الإنسانية والمعمارية والكهربائية
والميكانيكية وخلافها .
م. تكون المسئولية المدنية والقانونية للمهندس المصمم و/ أو المشرف وفقاً لما ورد في المواد (788)،(789)،(790) من
القانون المدني الأردني رقم (43) لسنة 1976 بغض النظر عن ما يرد في هذه الاتفاقية بالخصوص.
ن. يجوز لصاحب العمل السمعاضة عن المراقبين بمهندسين حديثي التخرج في اختصاصات الهندسة المختلفة في مجال
الاختصاصات المطلوبة.
س. على الاستشاري أن يدرس إعداد الجهاز المقيم الازمة وأن يقدم لصاحب العمل كشفاً بإعداد الازمة متزامنة مع برنامج
تنفيذ الشغال من قبل المقاول ويتم تعين أفراد هذا الجهاز حسب حاجة العمل الحقيقة بمعرفة مسبقة من صاحب العمل،
ويعاد النظر في إعداد الجهاز كلما دعت الحاجة وذلك بزيادته أو بإيقافه بمعرفة الفريقين ، وفي حالة حاجة المشروع
إضافة من جهاز الإشراف المقيم واقتضاء صاحب العمل بذلك موافقته ، يتم التعيين وتدفع بدل الالتعاب حسب ما
هو مبين بالملحق رقم (3-أ) من هذا العقد.

ع. الدفعات الأخرى:

- 1- لقد صرخ الاستشاري في الملحق رقم (4) المرفق بهذا العقد بجميع "الدفعات الأخرى" والتي دفعها أو تم الاتفاق على
دفعها إلى " الآخرين " ، وعلى الاستشاري تقديم وصفاً مفصلاً لهذه الدفعات الأخرى وسببها سواء تم دفعها أو كانت
ستدفع بشكل مباشر أو غير مباشر من قبله أو نيابة عنه ، أو من قبل استشاريين من الباطن أو نيابة عنهم أو أي من
موظفيهم أو وكلائهم أو ممثلتهم ، وذلك فيما يتعلق بالدعوة إلى تقديم العروض الخاصة بتنفيذ هذا العقد أو عملية المناقصة
/ المزايدة نفسها أو الإحالة على الاستشاري أو المفاوضات التي تجري لإبرام العقد أو من أجل تنفيذه فعلاً ، كما يتعهد
الاستشاري بأن يقدم تصريحاً خطياً إلى الفريق الأول على الفور عن وجود أي دفعات أخرى بما في ذلك على سبيل المثال
وصفاً مفصلاً لسبب هذه الدفعات الأخرى وذلك بتاريخ قيامه بالدفع أو تاريخ إلزامه بالدفع أيهما يحدث أولاً.

2- يحق للفريق الأول في حال حدوث أي مخالفة أو إخلال بأحكام الفقرة (ع/1) من هذه المادة أن يتخذ أيًّا من الإجراءات

التالية أو جميعها وذلك بمحض حرية و اختياره:



أ. أن ينهي هذا العقد مع مراعاة نصوص المادة (12/أ) من العقد.

ب. أن ينخصم من المبالغ المستحقة للاستشاري بموجب هذا العقد مبلغًا يساوي (ضعفى) مبلغ الدفعات الأخرى.

ج. أن يطلب الاستشاري بأن يدفع إلى الفريق الأول وعلى الفور مبلغًا يساوي (ضعفى) مبلغ الدفعات الأخرى ويقر
الاستشاري بموجب هذا البند بمعرفته غير القابلة للنقض على الاستجابة الفورية مثل هذه المطالبة.

مع مراعاة الفقرة (ل/4) أدناه، يصرح الفريقان بأن مجموع المبالغ التي يحق للفريق الأول تقاضيها بموجب هذه الفقرة (ل/2)
لن يتجاوز (ضعفى) مجموع مبالغ الدفعات الأخرى.

3- يوافق الاستشاري على أن يضمن جميع الاتفاقيات التي يبرمها مع الاستشاريين من الباطن أو المجهزين، فيما يخص هذا
العقد مواداً ماثلة لتلك الواردة في الفقرات (ل/1) و(ل/2) أعلاه على ألا تقل هذه المواد في شدتها عن نصوص (الفقرتين
المشار إليهما)، شريطة أن تنص هذه المواد صراحة على حق الفريق الأول بتنفيذ أحكام هذه المواد مباشرة بحق أي من هؤلاء
الاستشاريين من الباطن أو المجهزين. كما يتعهد الاستشاري أن يزود الفريق الأول على الفور بنسخ كاملة ومطابقة لأصل هذه
الاتفاقيات بمجرد التوقيع عليها وبما يثبت أنها مشتملة على هذه المواد.

4- لا يجوز لأي شخص أن يتذرع بأن نص المادة أعلاه يضفي صفة المشروعية على أي من الدفعات الأخرى إذا كانت
القوانين والأنظمة النافذة تمنعها، وأن حقوق الفريق الأول المنصوص عليها في المادة أعلاه هي بالإضافة إلى أي حقوق أخرى
قد تترتب للفريق الأول تجاه الاستشاري أو أي طرف آخر بموجب القوانين والأنظمة النافذة في المملكة.

5- يبقى نص المادة أعلاه بجميع فقراتها سارياً ويتم العمل به حتى بعد إنتهاء هذا العقد.

ف. الدفعات الممنوعة:

1- لقد صرخ الاستشاري وتعهد للفريق الأول في الملحق رقم (5) بأنه لم يقم بدفع أو يعد بدفع أي من "الدفعات الممنوعة"
سواء مباشرةً أو بالواسطة ، وبغض النظر عما إذا كان ذلك قد تم من قبل الاستشاري أو نيابةً عنه أو من قبل استشاريين من
الباطن أو نيابةً عنهم أو أي من موظفيهم أو وكلائهم أو ممثلיהם إلى الفريق الأول ، ويشمل ذلك على سبيل المثال لا الحصر
أي "موظف" بعض النظر عما إذا كان يتصرف بصفة رسمية أم لا ، وذلك فيما يتعلق بالدعوة إلى تقديم العروض الخاصة
بتنفيذ هذا العقد أو عملية المناقصة / المزايدة نفسها أو الإحالة على الاستشاري أو المفاوضات التي تجري لإبرام العقد أو من
أجل تنفيذه فعلاً ، كما وتعهد الاستشاري بأن لا يقوم بتقديم أي دفعات ممنوعة أو أن يعد بتقديم مثل هذه الدفعات سواء
مباشرةً أو بالواسطة وسواءً كان ذلك من قبل الاستشاري نفسه أو استشاريين من الباطن أو أي من موظفيهم أو وكلائهم أو
ممثلיהם إلى أي "موظف" فيما يتعلق بتعديل هذا العقد أو تجديده أو تمديده أو تنفيذه.

2- يحق للفريق الأول في حال حدوث أي مخالفة أو إخلال بأحكام الفقرة (ف/1) من هذه المادة أن يتخذ أيًّا من

الإجراءات التالية أو جميعها وذلك بمحض حرية واختياره:

أ. أن ينهي هذا العقد مع مراعاة نصوص المادة (12/أ) من العقد.

ب. أن يخص من المبالغ المستحقة للاستشاري بموجب هذا العقد مبلغًا يساوي (ضعفى) مبلغ الدفعات الممنوعة.

أ. أن يطالب الاستشاري بأن يدفع إلى الفريق الأول وعلى الفور مبلغًا يساوي (ضعفى) مبلغ الدفعات الممنوعة ويقرر
الاستشاري بموجب هذا البند موافقته غير القابلة للنقض على الاستجابة الفورية مثل هذه المطالبة.



مع مراعاة الفقرة (ف/4) أدناه، يصرح الفريقان بأن مجموع المبالغ التي يحق للفريق الأول تقاضيها بموجب هذه الفقرة
(ف/2) لن يتجاوز (ضعفى) مجموع مبالغ الدفعات الممنوعة.

3- يوافق الاستشاري على أن يضمن جميع الاتفاقيات التي يبرمها مع الاستشاريين من الباطن أو المجهزين، فيما يخص هذا العقد مواداً ماثلة لتلك الواردة في الفقرات (ف/1) و(ف/2) أعلاه (على ألا تقل هذه المواد في شدتها عن نصوص الفقرتين المشار إليهما)، شريطة أن تنص هذه المواد صراحة على حق الفريق الأول بتنفيذ أحكام هذه المواد مباشرة بحق أي من هؤلاء الاستشاريين من الباطن أو المجهزين. كما يتعهد الاستشاري أن يزود الفريق الأول على الفور بنسخ كاملة ومتابقة لأصل هذه الاتفاقيات بمجرد التوقيع عليها وبما يثبت أنها مشتملة على هذه المواد.

4- لا يجوز لأى شخص أن يتذرع بأن نص المادة أعلاه يضفي صفة المشروعية على أي من الدفعات الممنوعة إذا كانت القوانين والأنظمة النافذة تمنعها، وأن حقوق الفريق الأول المنصوص عليها في المادة أعلاه هي بالإضافة إلى أي حقوق أخرى قد تترتب للفريق الأول تجاه الاستشاري أو أي طرف آخر بموجب القوانين والأنظمة النافذة في المملكة.

5- يبقى نص المادة أعلاه بجميع فقراتها سارياً ويتم العمل به حتى بعد إنتهاء هذا العقد.

المادة (23): إقرار المخالصة:

على الاستشاري حال تقديمها لكشف الدفعة النهائية أن يعطي صاحب العمل إقرار مخالصة يثبت فيه أن كشف الدفعة النهائية يشكل التسوية الكاملة والنهائية لجميع المبالغ المستحقة له بموجب العقد، ويشترط ألا يسري مفعول إقرار المخالصة إلا بعد قبض الاستشاري للمبالغ المستحقة له بموجب هذه الدفعة.

المادة (24): الإشعارات:

تبلغ الإشعارات والمراسلات التي يصدرها صاحب العمل إلى الاستشاري وتلك التي يقوم الاستشاري بإبلاغها إلى صاحب العمل وفقاً لأحكام العقد إما بالبريد المسجل أو بإيداعها لدى المكتب الرئيسي لكل فريق منها، أو بإرسالها إلى أي عنوان آخر يعينه كل فريق لهذه الغاية ويتم تحديده تالياً:

عنوان صاحب العمل:

عنوان الاستشاري:



العطاء المركزي رقم (2025/16) الخاص بالاشراف على استكمال أعمال العطاء المركزي (2018/53) الخاص بإنشاء طريق
معبر الكرامة / الركبان/ الحدلات الحدودي

الملاحق

(مرحلة الاشراف)

(ع2)



ملحق العقد رقم (1)

"واجبات الاستشاري"

(ع2)

ملحق العقد رقم (1) واجبات الاستشاري في مرحلة الإشراف (ع2)

- 1 - جهاز الإشراف:

على الاستشاري توفير الجهاز الفني للإشراف على أشغال المشروع حسب المؤهلات والشروط المبينة بالملحق رقم (3)أ) ويحدد في هذا الملحق الكوادر والأعداد وسنوات الخبرة للأجهزة المقيمة بشكل دائم وللأجهزة المساعدة وغير المقيمة إضافة إلى دعم المكتب الرئيسي.

- 2 - التنقلات :

يقوم صاحب العمل أو المقاول بتأمين الاستشاري بالتنقلات (السيارات) لجهازه المقيم بالإضافة إلى تزويدهم بمحاتف وآثاث بالكامل كما ويتحمل صاحب العمل أو المقاول جميع المصروفات الجارية (مصاريف التشغيل) دون تحويل الاستشاري أي كلفة وذلك طيلة مدة العمل مع التمديدات الموقعة عليها من قبل صاحب العمل .

دعم المكتب الرئيسي:

1. يكون المكتب الرئيسي مسؤولاً عن إدارة جهاز الإشراف ويقوم بهما (المهندس) المنصوص عليها في دفتر عقد المقاولة الموحد للمشاريع الإنسانية وهذا العقد، كما يقوم بإيفاد العدد اللازم من مهندسي المكتب الرئيسي المختصين بالأعمال الجاري تنفيذها لزيارة المشروع خلال فترة التنفيذ كلما دعت الحاجة أو كل أسبوعين على الأقل للتدقيق على تقدم سير العمل ومطابقته للشروط وبأنه ينفذ حسب أعلى مستوى من مستويات ممارسة المهنة على أن يقدم الاستشاري تقريراً عن هذه الزيارات ضمن التقارير الشهرية.

2. مراجعة المخططات ووثائق العطاء المقدمة من قبل المصمم وإبداء الرأي حولها إلى صاحب العمل فيما يخص شموليتها وقابلية تنفيذها قبل المباشرة وأثناء التنفيذ، وإذا اكتشف فيها أي عيوب أو نواقص فعليه تبليغ صاحب العمل عنها خطياً لتلافي هذه العيوب والتواصص.



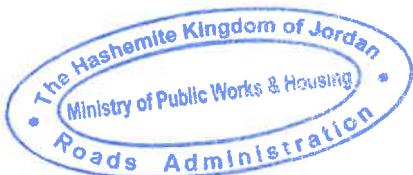
3. الإشراف على التنفيذ حسب متطلبات المشروع هندسياً وفنياً وطبقاً لعقد المقاولة الموحد للمشاريع الإنسانية وتوجيهات صاحب العمل والتنسيق مع المصمم من خلال صاحب العمل قبل إجراء أي تعديلات رئيسية على التصاميم، ورفض أي أعمال مخالفة لوثائق عطاء التنفيذ.
4. مراجعة المخططات التنفيذية التي يقدمها المقاول والموافقة عليها والطلب من المقاول استكمال أي مخططات تفصيلية لازمه لتنفيذ الأعمال.
5. التدقيق في صحة ثبيت الأبعاد على الموقع من قبل المقاول.
6. الإشراف على الفحوصات المخبرية الالزمه على الحصمة والإسفلت والخرسانة وأي مواد أخرى والتأكد من مطابقتها للمواصفات الخاصة بها للمحافظة على مستوى الأشغال وتبلغ المقاول عن أي عيوب قد تحتاج إلى معالجة وكذلك التأكد من سلامة فحوصات استطلاع الموقع وفقاً لما ورد في المادة (10) من هذا العقد.
7. على الاستشاري التشاور مع صاحب العمل أثناء سير العمل في الأمور المتعلقة بأعمال التنفيذ وأن يحيطه علمًا بتقدم سير العمل.
8. دراسة المقترنات الفنية المقدمة من قبل المقاول وتقديم المشورة الفنية لصاحب العمل والتوصيات المناسبة فيما يتعلق بالمواد والعينات المذكورة في المواصفات وجداول الكميات.
9. الإشراف والتدقيق على إجراء الكيل للأشغال المنجزة بالتنسيق مع المقاول، والتوصية من حيث قبول أو رفض أي أجزاء من الأشغال المنجزة.
10. تدقيق كشوف الدفع الدوري والنهاية للمقاول، وتصديقها للدفع بعد التأكد من مطابقتها للمواصفات الفنية والشروط التعاقدية بالإضافة إلى تدقيق تعديلات الأسعار بسبب تغير تكاليف المواد المرفقه بالدفعات المرحلية .
11. مناقشة وموافقة المقاول في أسعار الأشغال الجديدة التي قد تستجد أثناء التنفيذ ولم تكن واردة في العطاء، ودراستها وتحليلها وإجراء ما يلزم وفقاً للفصل الثالث عشر من دفتر عقد المقاولة الموحد للمشاريع الإنسانية.
12. دراسة وإعداد الأوامر التغیرية وإجراء التعديلات الالزمه على المخططات و الوثائق الأصلية لتناسب وطبيعة الأشغال الجديدة وفقاً للفصل الثالث عشر من دفتر عقد المقاولة الموحد للمشاريع الإنسانية، وبالتنسيق مع صاحب العمل.
13. تقديم الرأي الفي في أي خلاف قد يقع بين صاحب العمل والمقاول وإبداء النصح والمشورة لصاحب العمل لبيان الموقف الصحيح وتمكين صاحب العمل من متابعة الموضوع، وإذا تمت هذه الخدمات بعد انتهاء مدة العمل يتم الاتفاق بين الفريقين على بدل الأتعاب التي قد تترتب على ذلك ، بما فيها بدلات اتعاب الزيارات الزائدة عما هو وارد في الفقرة (16) من هذا الملحق.



14. عمل كشف بنوافض الأشغال المنجزة والتوصية من حيث قبول أو رفض أي أجزاء من الأشغال المنجزة.
15. تدقيق وتصديق المخططات النهائية للمشروع كما جرى تنفيذه فعلاً (As Built Drawings) والمعدة من قبل المقاول وتقديمها لصاحب العمل.
16. القيام بالكشف على الأشغال قبل انتهاء فترة الإشعار بإصلاح العيوب لعطاء التنفيذ دون حاجة لتمديد كفالة حسن الأداء لعطاء الإشراف ، وإبلاغ المقاول عن أي أشغال قد تحتاج إلى الإصلاح أو التبديل ثم القيام بتحضير شهادة الأداء بعد إنجاز الإصلاحات وإبلاغ صاحب العمل بذلك ، وكذلك القيام بالإشراف على أي أشغال يحتاجها المشروع أثناء فترة الإشعار بإصلاح العيوب مهما كان نوعها وطبيعتها بدون مقابل .
17. الاحفاظ بسجلات التقارير الدورية واليومية مبيناً فيها حالة الطقس وعدد جهاز المقاول والمعدات وكثافات المواد التي تورد إلى الموقع والفحوصات المخبرية وأى أشغال أخرى وتقديم خمس نسخ من التقارير الدورية وتقارير الاجتماعات إلى صاحب العمل.
18. إعداد وتقديم (3) نسخ من التقارير الشهرية على أن تشمل ما يلي:
 - الصور الفوتوغرافية التي يكلف المقاول بالتقاطها.
 - تقرير موجز عن الأحوال الجوية بما يخدم أغراض المشروع.
 - الأشغال المنجزة لتاريخه بالتفصيل من حيث النسب والقيم.
 - التعليق على سير العمل ومقارنه ما هو حاصل حقيقة وبين برنامج العمل المعتمد.
 - الأوامر التغیرية الصادرة لتاريخه.
 - بيان المشاكل والنواقص والمعوقات ووسائل المعالجة.
 - كشف بالمعدات المستعملة والمود الحضر.
 - أعداد العمال المهرة والعمال العاديين ودوامهم.
 - الدفعات المستلمة من قبل المقاول لتاريخه.
 - كشف بالفحوصات المخبرية والتعليق عليها والإجراءات المتخذة بخصوص المواد المخالفة للمواصفات.
 - أعداد المهندسين والفنين العاملين (المقيمين).
19. الاشتراك باي لجان تتعلق بالاشراف على المشروع.

ملاحظة:

إذا طلبت ظروف العمل متطلبات خاصة ولم ترد ضمن الواجبات فعلى صاحب العمل تحديد هذه المتطلبات وواجبات الاستشاري



العطاء المركزي رقم (2025/16) الخاص بالاشراف على استكمال أعمال العطاء المركزي (2018/53) الخاص بإنشاء طريق
معبر الكرامة /الرکبان/ الحدلات الحدودي

ملحق العقد رقم (2)

"نموذج كفالة دخول المناقصة"

"نوج كفالة حسن الاداء"

(ع)



نموذج كفالة المناقصة
Form of Tender Guarantee

اسم العطاء:.....

رقم العطاء:.....

إلى السادة : عطوفة مدير عام دائرة العطاءات الحكومية بالإضافة إلى وظيفته لقد تم إعلامنا أن المناقص شركة:
..... سينقدم بعرض للمناقصة للمشروع المنوه عنه أعلاه استجابة لدعوة العطاء، ولما كانت شروط العطاء تنص على أن يتقدم المناقص بكفالة مناقصة مع عرضه، وبناءً على طلبه، فإن مصرفنا:

بنك..... يكفل بتعهد لا رجعة عنه أن

يدفع لكم مبلغ: عند ورود أول طلب خطى منكم و بحيث يتضمن الطلب ما يلي:

أ- أن المناقص، بدون موافقة منكم، قام بسحب عرضه بعد انقضاء آخر موعد لتقديم العروض أو قبل انقضاء صلاحية العرض المحددة بـ (180) يوماً، أو

ب- أنكم قد قمتم بإحالة العطاء عليه، ولكنكم أخفق في إبرام اتفاقية العقد بموجب شروط العقد، أو

ج- أنكم قد قمتم بإحالة العطاء عليه، ولكنكم أخفق في تقديم ضمان الأداء بموجب المادة (5) من شروط العقد.

و على أن يصلنا الطلب قبل انقضاء مدة صلاحية الكفالة البالغة (180) يوماً و يتعين إعادتها إلينا، كما أن هذه الكفالة تحكمها القوانين المعمول بها في الأردن.

توقيع الكفيل/ البنك:

المفوض بالتوقيع:

التاريـخ:



ملحق العقد رقم (2): غواص كفالة حسن الأداء

إلى السادة:
يسرنا إعلامكم بأن مصرفنا
قد كفل بكفالة مالية، الاستشاري
بخصوص العطاء رقم:
المتعلق بالإشراف على:
مبلغ: (...) دينار أردني.

وذلك مقابل كفالة حسن الأداء لضمان التزام الاستشاري بتقديم الخدمات الهندسية للإشراف (ع2) وفقاً لشروط العقد
الخاصة بالعطاء أعلاه.

وأنتا تعهد أن ندفع لكم المبلغ المذكور لدى أول طلب من قبلكم بلا إنذار أو تحفظ أو أي شرط آخر، وبغض النظر عن أي
معارضة من جانب الاستشاري.

وتبقى هذه الكفالة سارية المفعول من تاريخ إصدارها ولمدة ثلاثة أشهر من انتهاء مدة العقد وتحدد مبدئياً:
بتاريخ شهر من عام ما لم يتم تجديدها أو تجديدها بناء على طلب صاحب
العمل.

توقيع الكفيل / مصرف:
المفوض بالتوقيع:
بحضور وشهادة:
التاريخ:



العطاء المركزي رقم (2025/16) الخاص بالاشراف على استكمال أعمال العطاء المركزي (53/2018) الخاص بإنشاء طريق
معبر الكرامة /الرکبان/ الحدّلات الحدودي

ملحق العقد رقم (3)
بدل أتعاب الاستشاري
(ع)



ملحق العقد رقم (3): بدل أتعاب الاستشاري في مرحلة الإشراف

بدل أتعاب جهاز الإشراف المقيم:

بدلات شهرية شاملة، للرواتب الأساسية وما يتبعها من إجازات وتعويضات وضمان اجتماعي وضريبة وبدلات تنقلات وبدل إدارة وأرباح ومصاريف غير منظورة.

ويلتزم الاستشاري بتوفير بديل لأي من أفراد الجهاز المشرف تتم إجازته لفترة تزيد على (3) أيام وفي حال عدم قيامه بذلك تخسم كلفة بدل أتعاب أفراد الجهاز المشرف المجازين كما حددت في الملحق رقم (3 - أ).

1- يتم تسديد جميع الدفعات من قبل صاحب العمل خلال (45) يوماً من تاريخ تقديم الكشوف الخاصة بها.

2- يتم تخفيض أعداد الجهاز المشرف وبدلات أتعابه في كل من الواقع أو المكتب الرئيسي بعد الاتفاق بين صاحب العمل والاستشاري على ذلك في ضوء الإنخراط الفعلي وتقدم سير العمل في المشاريع المختلفة، وإذا لم يتم الاتفاق بين الفريقين، يحتفظ الاستشاري بالجهاز الفني كما ورد في العقد لحين حل الخلاف.

3- طريقة الدفع:

أ- يدفع بدل أتعاب المكتب الرئيسي كمبلغ شهري مقطوع للكامل مدة العمل ويكون هذا البدل ثابت القيمة طيلة المدة المحددة لدعم المكتب والواردة في الملحق رقم (3 - أ)، وبعد انقضاء مدة دعم المكتب المحددة في نفس الملحق يتم تخفيض قيمة الدعم المكتبي الشهري بسبب تخفيض أعداد الجهاز وفقاً لما يلي:

$$\text{نسبة الدعم للمكتب} = \frac{\text{اجمالي قيمة الدعم (خلال فترة التنفيذ) للمكتب}}{\text{قيمة العطاء الإجمالية دون المبالغ الاحتياطية وضريبة المبيعات}}$$

التخفيض على قيمة الدعم المكتبي الشهري = نسبة الدعم المكتبي × رواتب الكادر الشهري الذي يتم الاستغناء عنه.

وعلى الاستشاري القيام بأي أعمال تتعلق بالعطاء الذي يقوم بالإشراف عليه بعد تاريخ تسلم الأشغال ولحين انتهاء فترة الأشعار بإصلاح العيوب على ألا تزيد عن ثلاثة زيارات دون أن يتحقق له المطالبة بأية تكاليف مقابل ذلك، وتعتبر كلفة مثل هذه الأعمال محملة على أسعار عطاء الخدمات الهندسية للإشراف.

ب- يدفع بدل أتعاب الجهاز المقيم المتفق على إيقائه حسب الجدول الوارد في الملحق رقم (3 - أ) وتكون هذه البدلات ثابتة القيمة طيلة مدة تنفيذ المشروع.



العطاء المركزي رقم (2025/16) الخاص بالاشراف على استكمال أعمال العطاء المركزي (53/2018) الخاص بإنشاء طريق
معبر الكرامة /الرکبان/ الحدات الحدودي

ملحق العقد رقم (3/أ): بدل أتعاب الاستشاري في مرحلة الإشراف (ع2) غير شامل ضريبة المبيعات

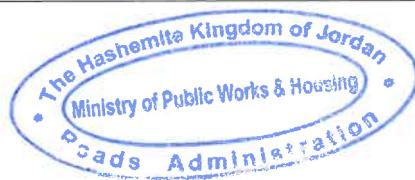
الرقم	الوصف والخبرة والكواذر	العدد	المدة (بالشهر)	البدل الشهري / غير شامل ضريبة المبيعات (بالدينار)	المجموع
			كتابةً	رقمًا	غير شامل ضريبة المبيعات (بالدينار) رقمًا وكتاباً
1	مدير مشروع (خبير هندسة مدنية بخبرة 15 سنة)	1	10		
2	مهندس طرق/مهندس موقع (خبير هندسة مدنية بخبرة 10 سنة)	1	8		
3	حاسب كميات (خريج كلية متعددة بخبرة 7 سنوات)	1	10		
4	مساح (خريج كلية متعددة بخبرة 7 سنوات)	1	8		
5	مراقب طرق (خريج كلية متعددة بخبرة 7 سنوات)	1	8		
6	فني مواد (خريج كلية متعددة بخبرة 7 سنوات)	1	8		
7	إداري	1	8	بالمقطوع	
8	الدعم المكتبي	1	8	بالمقطوع	بالمقطوع
	المجموع / غير شامل ضريبة المبيعات (بالدينار)				
	قيمة العطاء الإجمالية للإشراف شاملًا ضريبة مبيعات (16%).				المجموع كتابة:
	قيمة ضريبة مبيعات (16%) (بالدينار)				



العطاء المركزي رقم (2025/16) الخاص بالاشراف على استكمال أعمال العطاء المركزي (53/2018) الخاص بإنشاء طريق
عبر الكرامة /الرکبان/ الحدّلات الحدوّي

ملحق العقد رقم (3 / ب) : خلاصة بدل أتعاب الاستشاري في مرحلة الاشراف

كتابة	القيمة الإجمالية دينار	الوصف فلس	منقول من
		المجموع الكلي / غير شامل الضريبة المبيعات (بالدينار)	
		قيمة ضريبة مبيعات (%) (بالدينار)	صفحة (31)
		قيمة العطاء الإجمالية للإشراف شاملًا ضريبة مبيعات (%) (بالدينار)	
المجموع رقمًا: (دينار أردني)			
المجموع كتابة دينار أردني			
اسم الاستشاري:			
المفوض بالتوقيع: الوظيفة:			
العنوان:			
تلفون: فاكس: ص. ب:			
خاتم وتوقيع الاستشاري			



ملاحظة

- يدون المجموع بالدينار الأردني رقمًا وكتابة
- الأسعار بدون ضريبة
- على المناقص تسعير ملحق العقد (3) اعلاه كما ورد في وثائق الشراء والذي لا يلتزم بذلك سيتم إستبعاد عرضه المالي المقدم.
- يتم إحالة العطاء شاملًا الضريبة العامة على المبيعات.

ملاحظات:

- 1 يمكن لصاحب العمل إضافة الكوادر الفنية والإدارية غير المذكورة أعلاه.
- 2 يلتزم الاستشاري بتسلیم وإرفاق شهادات استلام الرواتب الأساسية لجهاز الاشراف والتي تتضمن البدل الشهري الوارد في ملحق العقد رقم (3) المشار إليه أعلاه وذلك للشهر الذي يسبق الشهر الذي تغطيه الفاتورة وتكون شهادات استلام الرواتب مصدقة من قبله أصولياً ولن يتم صرف اي دفعه للمستشار بدون تقديم الشهادات.
- 3 على الاستشاري تسجيل الكادر الهندسي الذي يتم اعتماده على كادر المكتب في نقابة المهندسين.
- 4 ضرورة الالتزام بالحد الأدنى للرواتب حسب قانون نقابة المهندسين الأردنيين.
- 5 ضرورة الالتزام بالحد الأدنى للرواتب حسب قانون العمل والعمال الأردني.
- 6 على الاستشاري تحديد بدلات اتعاب الجهاز المشرف وذلك عمراة الحد الأدنى من الاجور الواردة في سلم رواتب المهندسين الأردنيين ووزارة العمل حتى تاريخ تقديم العرض لدى دائرة العطاءات الحكومية .
- 7 على الاستشاري الالتزام بالتعاميم الصادرة عن وزارة الاشغال العامة والاسكان.



جدول رقم (٢) - الوضع المؤسسي

يطلب من جميع الاستشاريين المشاركة بهذا العطاء تعبئة التموزج المبين أدناه والمتعلق بالوضع المؤسسي مع بيان أسماء الشركاء الذين التحقوا أو ترتكوا الشركة أو المكتب.

متطلبات	أسماء الشركاء بتاريخ آخر تعديل	الشركة أو المكتب	أسباب الترک	أسماء الشركاء الذين ترتكوا التحقوا بالشركة أو بالمكتب	تاريخ الترک	أسماء الشركاء الذين ترتكوا بالشركة أو بالمكتب	تاريخ الإتحاق

أشهد أن المعلومات المبينة أعلاه صحيحة و دقيقة وأنتم مسؤولة عنها بالكامل.

اسم المفوض بالتوقيع:



التوقيع والخاتمة:

- ملاحظات:-
- 1 ترافق شهادات السيدة الذاتية وشهادات الخبرة للشركاء الجدد.
 - 2 ترافق شهادة من نقابة المهندسين وزراعة الصناعة والتجارة باسم الشركاء عند التصنيف
 - 3 وبأسماء الشركاء حالياً.

جدول رقم (3) رؤساء الاختصاص / مساعدو رؤساء الاختصاص

يطلب من جميع الإسْتَشَارِيْنِ المُشارِكِيْنَ بِهَذَا الْعَطَاءِ تَعْبِيْنَ النَّمُوذِجَ المُبَيَّنَ أَذْنَاهُ وَالمُتَعَلِّقَ بِرَؤْسَاءِ الاختِصَاصِ وَمساعِدِيهِمُ الْحَالِيَّيْنَ وَالَّذِيْنَ تَرْكُوا الصَّرْفَ وَبِيَانِ التَّعديَّلَاتِ الَّتِي جُرِّتَ عَلَيْهِمْ مِنْذَ آخِرِ تَعْيِينِهِمْ

مسلسل	الأختصاص	اسم رئيس الاختصاص الحالي	تاريخ الاتصال	اسم رئيس الاختصاص	تاريخ آخر تعديل	أسباب التراك	تاريخ التراك إنما تغير أي منها
1							
2							
3							
4							
5							
6							
7							
8							
9							
10							
11							
12							
13							
14							
15							
16							
17							
18							
19							
20							

ملاحظات:

- 1- ترافق شهادة السيرة الذاتية وشهادات الخبرة المكون الجديدة بعد آخر تصنيف.
- 2- ترافق شهادة من نقابة المهندسين بالاختصاصات وأسماء المهندسين.

أُسْمَ المُفْوَض بِالتَّوْرِيقِ:



التَّوْرِيقُ وَالنَّاقِمُ:

جدول رقم (4) - تحليل أتعاب الكادر الشهري

المجموع	% أرباح	* أخرى	** خدمات ومقابلات	بدل سكن	بدل إجازة عادلة ومرضية	بدل تنقلات	الضرايب	العلاوات	الراتب الأساسي	الوصف الوظيفي للأكادر	الرقم



جدول رقم (5) - تحليل بدل أنتعاب الدعم المكتبي

الكلفة لـكامل المدد المحددة بالعقد	الوصف الوظيفي للمكادر	الرقم
	إدارة جهاز الإشراف	1
	* كلفة إيفاد المهندسين الرئيسيين لزيارة الموقع مع كلفة تنقلاتهم	2
	كلفة إعداد التقارير أو الملفات	3
	تكلفة إنجاز الأعمال الموصوفة في البند (1 – 19) من ملحق العقد رقم (1)	4
	المصاريف والأرباح	5
	أخرى **	6
	المجموع	7
%	نسبة الدعم المكتبي من كامل قيمة العطاء بدون ضريبة المبيعات والمبلغ الاحتياطي	8



العطاء المركزي الخاص بالاشراف على إستكمال الجزء الاول من أعمال العطاء المركزي رقم (2018/53) بخصوص إنشاء طريق عبر الكرامة-الركبان-الحدلات الحدودي(الحزمة الأولى- الكرامة-الركبان)

شروط المشاركة

للعطاء رقم 16/2025 الخاص بالاشراف على باستكمال الجزء الاول من أعمال العطاء المركزي رقم (2018/53) بخصوص إنشاء طريق عبر الكرامة-الركبان-الحدلات الحدودي(الحزمة الأولى- الكرامة-الركبان)
أولاً:

ترغب دائرة العطاءات الحكومية والمشار إليها في وثائق هذا العطاء بـ "الجهة المشتري" الحصول على خدمات استشارية للإشراف على تنفيذ العطاء رقم 16/2025 الخاص بالاشراف على باستكمال الجزء الاول من أعمال العطاء المركزي رقم (2018/53) بخصوص إنشاء طريق عبر الكرامة-الركبان-الحدلات الحدودي(الحزمة الأولى- الكرامة-الركبان).

وذلك بدعوة :

- المكاتب الهندسية والشركات الاستشارية الأردنية المصنفة لدى دائرة العطاءات الحكومية في مجال الطرق بالفئة الأولى (أ) بموجب شهادة تصنيف صادرة عن دائرة العطاءات الحكومية وسارية المفعول.
 - المكاتب الهندسية والشركات الاستشارية السعودية المصنفة مجال الطرق بالفئة الأولى بموجب شهادة تصنيف سارية المفعول.
 - المكاتب الهندسية والشركات الاستشارية الأردنية المصنفة لدى دائرة العطاءات الحكومية في مجال الطرق بالفئة الأولى بالاتفاق مع المكاتب الهندسية والشركات الاستشارية السعودية المصنفة مجال الطرق بالفئة الأولى.
 - في حال الافتلاف يجب تقديم وثيقة الافتلاف مبدئية موقعة من طرف الافتلاف ضمن العرض.
- * مع تفضيل الافتلاف بين المكاتب الهندسية الأردنية وال سعودية بنسبة لا يتجاوز 10% من أقل العروض سعراً، من بين العروض المستوفية للشروط، وذلك في ضوء التقويم الفني والمالي الشامل.

ثانياً: وصف العطاء:

يشمل المشروع الإشراف على اعمال تحسينات وإستكمال انشاء الجزء الاول من الاعمال المنفذة في العطاء السابق (2018/53) ما بين مركز حدود الكرامة الحدودي ومنطقة الركبان بطول (33) كم تقريباً من المحطة (49+200) ولغاية المحطة (82+200) وبعرض (5.0) م بمستوى طريق ثانوي، والإشراف على انشاء عبارات أنبوبية لتصريف مياه الادوية والإشراف على تنفيذ الاعمال حسب مخططات ووثائق العطاء الخاصة بالمشروع.

ثالثاً : طريقة تقديم العروض :

تودع العرض (المالي) من خلال النظام الإلكتروني (JONEPS) ولن تقبل النسخ الورقية في الموعد المحدد في دعوة العطاء .

رابعاً: العرض المالي:-

(4-1): يجب ان يشتمل العرض المالي على:-

-تقديم العرض المالي على النموذج المخصص في اتفاقية الخدمات الهندسية للإشراف على تنفيذ العطاء (ع2) ملحق 3/أ.

- تقديم تحليل مالي مفصل لرواتب جهاز الإشراف المقيم.

- تقديم تحليل مالي مفصل لدعم المكتب الرئيسي وحيث يكون الدعم المكتبي شاملاً لكافة المتطلبات.

(4-2): على المناقص تقديم نسخة الوثائق الأصلية كاملة وحيث تكون موقعة منه ومحفوظة بختام المكتب.

(4-3): على المكاتب الالتزام بتقديم العرض المالي كما هو وارد في وثيقة الشراء (PDF) بحيث يتم تعبئة ملحق العقد رقم (أ/3) وسوف يتم استبعاد أي استشاري يقوم بإعادة طباعة هذا الملحق.



(4-4): يطلب من الاستشاري تعبئة نموذج شهادة مطابقة رؤساء الاختصاص المرفق مع الوثائق والتوقع عليه وختمه بختم المكتب .

(4-5): يطلب من المكاتب الهندسية والشركات الاستشارية تبلغ دائرة العطاءات الحكومية عن أي تغيير يطرأ على كوادرها الفنية الرئيسية بعد شراء وثائق أي عطاء من عطاءات الخدمات الهندسية وبخلاف ذلك سيتم حرمان المكتب الهندسي أو الشركة الاستشارية من المشاركة بالعطاء .

(4-6) يلغى البند (ز) من المادة (22) ويستعاض عنها بما يلي :-

على مقدم الخدمة تقديم سعره غير شامل الضريبة العامة على المبيعات على أن يتم افراد بند خاص بضريبة المبيعات علمًا بأن احالة العطاء ستكون على قيمة العقد المقبولة شاملة الضريبة العامة على المبيعات .

(4-7): على المناقص تقديم كشف بالرواتب التي سيتم دفعها للجهاز الفني المشرف مفصلا في قيمة الراتب الأساسي، الضرائب، العلاوات، الضمان الاجتماعي، المواصلات مع الالتزام بتقديم وصولات الدفع التي يتم بموجبها دفع الرواتب للجهاز العامل شهريا.

(4-8): لن يتم احالة العطاء على الاستشاري الذي يفقد تصنيفه الصادر بموجب تعليمات تصنيف مقدمي الخدمات الفنية لسنة 2020 أو يصدر بحقه قرار بالحرمان من المشاركة بالعطاء خلال الفترة ما بين تاريخ اعلان طرح العطاء وتاريخ قرار الاحالة، وبناء عليه سوف يستبعد العرض المالي المقدم من الاستشاري من المشاركة بالعطاء، دون أن يكون للاستشاري الحق بالاعتراض أو بالرجوع على صاحب العمل أو دائرة العطاءات الحكومية بأي مطالبة مالية أو قانونية.

(4-9): يتحمل الاستشاري والشخص المسئي مسؤولية دقة وصحة المعلومات المقدمة في هذا الخصوص علماً بأن لدائرة العطاءات الحكومية/لجنة العطاءات المركزية المتخصصة الحق في الطلب من الاستشاري تقديم الوثائق الأصلية لهذه المعلومات للاطلاع عليها والتأكد من صحتها وذلك قبل صدور قرار الاحالة.

(4-10): يحق للجهة المشترية أو للجنة الشراء المركزية المتخصصة الغاء و/أو إعادة طرح العطاء دون ابداء الاسباب وبدون ان يترب عن هذا الالغاء و/أو إعادة الطرح أية مطالبات مالية أو قانونية لأي من المشاركين بالعطاء .

(4-11): يجب ان يكون جهاز الاشراف على المشروع متفرغا للعمل بدوام رسمي كامل وحسب برنامج العمل المقدم من المقاول والموافقات عليه من الاستشاري وصاحب العمل وتكون اعداد هذا الجهاز حسب ما هو مبين في نموذج العرض المالي المرفق (الملحق 3-أ) .

(4-12): على الاستشاري زيارة الموقع والتتأكد من فهمه للمشروع قبل تقديم عرضه وتضمينه وبشكل واضح لا يتكلفها صاحب العمل كاتعاب اضافية على المشروع .



(4-13): يجب تعبئة جدول العطاءات الحكومية الحالة على الاستشاري.

14-4: يحق للجنة الشراء المركبة المتخصصة استبعاد اي عرض اذا تبين قيام المناقص بازالة او اضافة اية صفحات غير التي تم تسليمها للمناقص في مرحلة البيع.

خامساً: وصف جهاز الإشراف المقيد في المشروع:

يطلب من الاستشاري أن يقوم بتعيين جهاز الإشراف المقيد للمشروع وحسب الملحق رقم (3-أ) شريطة أن يتم مقابلة الكادر أدناه وأخذ الموافقة المسبقة على تعيينه واعتمادهم من قبل صاحب العمل قبل المباشرة بالعمل.

1- مدير مشروع :

أ- تعيين مهندس مدني مديرًا للمشروع بخبرة مؤهل جامعي في الهندسة المدنية وبخبرة لا تقل عن 15 سنة في مشاريع الطرق منها 5 سنوات في إدارة المشاريع المشابهة. بحيث يكون متفرغاً للعمل تفرغاً كاملاً (بدوام كامل) طيلة مدة الانجاز + شهران ولا يجوز للمستشار بأي حال استبدال مدير المشروع خلال فترة الإشراف إلا إذا قدم المستشار أسباب مقنعة وحقيقة يقتضي بها صاحب العمل مع تقديم البديل المناسب الذي يجب أن يوافق عليه صاحب العمل قبل أن يترك مدير المشروع الأصيل.

ب- الشروط الخاصة بمدير المشروع:

1- أن يكون حاصلاً على شهادة بكالوريوس في الهندسة المدنية بخبرة لا تقل عن (15) سنة في مشاريع الطرق منها 5 سنوات في إدارة المشاريع المشابهة على أن تتضمن الخبرة العملية مشروعين على الأقل بمثل حجم وطبيعة الاعمال في المشروع موضوع البحث، تتم مقابلة والاعتماد من قبل لجنة مكلفة من صاحب العمل والمكتب الاستشاري.

2- يتم تكليفه في المهام المنوطة به خطياً من المكتب الاستشاري ويكون المكتب الاستشاري مسؤولاً عن متابعة أدائه.

2- مهندس طرق/مهندس موقع :

تعيين مهندس مدني بخبرة لا تقل عن (10) سنوات في مشاريع طرق مشابهة ويكون متفرغاً للعمل تفرغاً كاملاً (بدوام كامل) طيلة مدة تنفيذ المشروع (مدة الانجاز).

3- حاسب كميات :

تعيين حاسب كميات خريج كلية جامعية متوسطة بخبرة لا تقل عن (7) سنوات في مجال حساب الكميات لمشاريع مشابهة ويكون متفرغاً للعمل تفرغاً كاملاً (بدوام كامل) طيلة مدة تنفيذ المشروع (مدة الانجاز + شهرين) ويمكن أن يتم تعيين مهندس مدني طرق حديث تخرج على أن يتم اجتيازه الامتحان المقرر في وزارة الاشغال العامة والاسكان بنجاح.

4- مساح:

تعيين مساح خريج كلية جامعية متوسطة بخبرة مناسبة لا تقل عن (7) سنوات في أعمال المساحة لمشاريع طرق مشابهة ويكون متفرغاً للعمل تفرغاً كاملاً (بدوام كامل) طيلة مدة تنفيذ المشروع (مدة الانجاز).



5- مراقب طرق :

تعين مراقب طرق خريج كلية جامعية متوسطة بخبره لا تقل عن (7) سنة في مشاريع الطرق المشابهة ويكون متفرغا للعمل تفرغا كاملا (بدوام كامل) طيلة مدة تنفيذ المشروع (مدة الإنجاز) ويمكن ان يتم تعين مهندس مدني طرق حديث تخريج بعد اجتيازه المقابلة في وزارة الاشغال العامة والاسكان حسب الاصول .

6- فني مواد :

تعين فني مواد خريج كلية جامعية متوسطة بخبره مناسبة لا تقل عن (7) سنوات في أعمال المختبرات الهندسية وخواص المواد لمشاريع طرق مشابهة وبحيث يكون متفرغا للعمل تفرغا كاملا (بدوام كامل) طيلة مدة تنفيذ المشروع (مدة الإنجاز).

7- موظف اداري :

تعين موظف اداري بمؤهل جامعي او كلية جامعية متوسطة بخبره في أعمال الطباعة واعمال الديوان وحفظ الملفات لا تقل عن (5) سنوات ويكون متفرغا للعمل تفرغا كاملا (بدوام كامل) طيلة مدة تنفيذ المشروع (مدة الإنجاز).

سادساً : وصف الخدمات الهندسية وواجبات المستشار خلال مرحلة الاشراف

اضافة لما ورد في اتفاقية الخدمات الهندسية، الاشراف على تنفيذ الاعمال الموصوفة في دعوة العطاء اعلاه وكل ما يلزم لاكتمال تنفيذ اعمال المشروع:

* دعم المكتب الرئيسي ويشتمل على

1. زيارات دورية لمهندسي المكتب الرئيسي رؤساء اقسام الاختصاص والمهندسين الرئيسيين وحسب الاختصاصات الواردة في هذه الشروط الموقع مشروع التنفيذ كلما دعت الحاجة لذلك بمعدل لا يقل عن زيارتين شهريا ويسعد المكتب الاستشاري هذه الزيارات في التقارير الشهرية.

2. تأمين الاعمال الفنية الهندسية والمكتوبة والقرطاسية والادارية واعمال السكرتارية والطباعة في المكتب والموقع واللازمة لقيام العمل على اكمل وجه.

3. دراسة وتدقيق وتقديم التوصيات الالزامية للعرض الفني المقدمة من المقاول فيما يتعلق بالم المواد والمخططات التفصيلية وأخذ موافقة المالك المسئولة قبل الموافقة للمقاول على المواد (Shopdrawings).

4. اجراء التعديلات الضرورية للتصميمات ثناء التنفيذ وتزويد المقاول بالمخطلطات والتفاصيل للتنفيذ شريطة ان يقوم المستشار بأخذ الموافقة عليها من المالك قبل اصدار التعليمات للمقاول.



العطاء المركزي رقم (16/2025) الخاص بالشراف على استكمال أعمال العطاء المركزي (2018/53) الخاص بإنشاء طريق معبر
الكرامة / الركبان / الحدلات الحدوبي

ملحق العقد رقم (4)
إقرار متعلق بالدفعات الأخرى

(ع)



ملحق العقد رقم (4): إقرار متعلق بالدفعات الأخرى

أقر أنا الموقع إمضائي وختامي في أدناه.....
نقر نحن الموقعين إمضاءاتنا وختمنا في أدناه.....

أنا قد اطلعنا على ما ورد تحت المادة رقم (22/ل) من الشروط العامة لعقد الخدمات الهندسية (ع 2) وعملاً بأحكام هذه المادة نرفق إقراراً موقعاً من قبلنا موقع حسب الأصول نقر فيه بجميع العمولات أو أتعاب الاستشارات أو أتعاب الوكلاء أو غيرها المباشرة وغير المباشرة وأي شيء ذو قيمة مادية والتي تم دفعها أو الاتفاق على دفعها إلى " الآخرين " ونرفق طيباً وصفاً مفصلاً لهذه الدفعات الأخرى ومن دفعت وبسيبها سواءً تم دفعها أو كانت ستدفع بشكل مباشر أو غير مباشر من قبلنا أو نيابةً عنا أو من قبل استشاريين من الباطن أو نيابةً عنهم أو أي من موظفيهم أو وكلائهم أو ممثليهم، وذلك فيما يتعلق بالدعوة إلى تقديم العروض الخاصة بتنفيذ هذا العقد أو عملية المناقصة / المزايدة نفسها أو الإحالة على الاستشاري أو المفاوضات التي تجري لإبرام العقد أو من أجل تنفيذه فعلاً.

كما ونتعهد بأن نقدم تصريحاً خطياً إلى الفريق الأول على الفور عن وجود أي دفعات بما في ذلك على سبيل المثال وصفاً مفصلاً لسبب هذه الدفعات وذلك بتاريخ قيامنا بالدفع أو تاريخ إزامنا بالدفع أيهما يحدث أولاً كما وننافق على قيام الفريق الأول باتخاذ الإجراءات المبينة تحت المادة المشار إليها أعلاه حال حدوث أي مخالفة أو إخلال من قبلنا بأحكام المادة (1) منها ولنلتزم بتنفيذ كل ما ورد في هذه المادة.

وعليه نوقع تحريراً في / /

اسم الاستشاري:.....

اسم المفوض بالتوقيع:.....

توقيع المفوض بالتوقيع:.....

الخاتم:.....

- على الاستشاري تقديم الإقرار المتعلق بالدفعات الأخرى وفي حال عدم قيامه بدفع أي عمولات أو أتعاب أو أي من الأمور المحددة بالمادة (22/ل) عليه أن يذكر ذلك في الإقرار المقدم منه، وكل من لا يقدم هذا الإقرار سيرفض عرضه، وعلى الاستشاري وضع الإقرار في ظرف مغلق منفصل عن العرض.



العطاء المركزي رقم (16/2025) الخاص بالشراف على استكمال أعمال العطاء المركزي (2018/53) الخاص بإنشاء طريق معبر الكرامة / الركبان / الحدود الحدودي

ملحق العقد رقم (5)
إقرار متعلق بالدفعات الممنوعة
(ع)



ملحق العقد رقم (5) : إقرار متعلق بالدفعات الممنوعة

أقر أنا الموقع إمضائي وخاتمي في أدناه.....
نقر نحن الموقعين إمضاءاتنا وخاتمتنا في أدناه.....

أنا قد اطلعنا على ما ورد تحت المادة (22-م) من الشروط العامة لعقد الخدمات الهندسية (ع2)، وعملاً بأحكام هذه المادة نرفق إقراراً موقعاً من قبلنا حسب الأصول ، نقر فيه بأننا لم نقم بدفع أي مبالغ سواه كانت عمولات أو أتعاب استشارات أو أتعاب وكلاء أو غيرها سواءً بشكل مباشر أو غير مباشر ولم نقم بتقديم أي شيء ذو قيمةٍ ماديةٍ ولم نقم بإعطاء وعد أو تعهدات لدفع مثل هذه المبالغ أو تقديم مثل هذه الأشياء سواه مباشرةً أو بالواسطة ، أو بغض النظر عما إذا كان ذلك قد تم من قبلنا أو نيابةً عنا أو من قبل استشاريينا من الباطن أو نيابةً عنهم أو أي من موظفيهم أو وكلائهم أو ممثلיהם إلى الفريق الأول، ويشمل ذلك على سبيل المثال لا الحصر أي "موظف" بغض النظر عما إذا كان يتصرف بصفةٍ رسميةٍ أم لا ، وذلك فيما يتعلق بالدعوة إلى تقديم العروض الخاصة بتنفيذ هذا العقد أو عملية المناقصة/المزايدة نفسها أو الإحالة على الاستشاري أو المفاوضات التي تجري لإبرام العقد أو من أجل تفيذه فعلاً.

كما ونتعهد بأن لا نقوم بتقديم أي دفعات ممنوعة أو نعد بتقديم مثل هذه الدفعات سواه مباشرةً أو بالواسطة سواه أكان ذلك من قبلنا أو من قبل استشاريينا من الباطن أو أيًّا من موظفيهم أو وكلائهم أو ممثلיהם إلى أي "موظف" فيما يتعلق بتعديل هذا العقد أو تجديده أو تجديده أو تفيذه.

وعليه نوقع تحريراً في / /
اسم الاستشاري:
اسم المفوض بالتوقيع:
توقيع المفوض بالتوقيع:
الخاتم:

- على الاستشاري تقديم الإقرار المتعلق بالدفعات الممنوعة وفي حال عدم قيامه بدفع أي عمولات أو أتعاب أو أي من الأمور المحددة بالمادة (22-م) عليه أن يذكر ذلك في الإقرار المقدم منه، وكل من لا يقدم هذا الإقرار سيرفض عرضه، وعلى الاستشاري وضع الإقرار في ظرف مغلق منفصل عن العرض.



العطاء المركزي رقم (2025/16) الخاص بالاشراف على استكمال أعمال العطاء المركزي (2018/53) الخاص بإنشاء طريق معبر الكرامة /الرکبان/ الحدلات الحدوبي

**ملحق العقد رقم (6)
الشروط الخاصة
(ع2)**



ملحق العقد رقم (6) : الشروط الخاصة

• وصف العمل :-

اضافة لما ورد في اتفاقية الخدمات الهندسية لمرحلة الاشراف (ع2) وكل ما يلزم لإكمال تنفيذ اعمال المشروع تعتمد الشروط التالية كشروط خاصة بالاتفاقية وأن ما يرد في هذه الشروط من إضافات أو تعديل على مواد الشروط العامة لاتفاقية الخدمات الهندسية يعتبر سائداً ويؤخذ به بالقدر الذي يفسر أو يضيف أو يعدل على تلك المواد ووفق التالي :



- (6-1): دعم المكتب الرئيسي يشتمل على :-
1. زيارات دورية لمهندسي المكتب الرئيسي من رؤساء اقسام الاختصاص والمهندسين الرئيسيين لموقع مشروع التنفيذ كلما دعت الحاجة وبحد أدنى زيارتين شهرياً ويضمن المكتب الاستشاري هذه الزيارات في التقارير الشهرية .
 2. تأمين الاعمال الفنية الهندسية والمكتبية والقرطاسية والإدارية واعمال السكرتارية والطباعة في المكتب وللأزمة لاتمام العمل على اكمل وجه.
 3. دراسة وتدقيق وتقديم التوصيات اللازمة للعرض الفني المقدمة من المقاول فيما يتعلق بالمواد والمخططات التفصيلية (Shop drawing) وأخذ موافقة المالك المسقبة قبل الموافقة للمقاول على المواد (Submittals).
 4. اجراء التعديلات الضرورية للتصاميم اثناء التنفيذ وتزويد المقاول بالمخططات والتفاصيل للتنفيذ شريطة ان يقوم المستشار بأخذ الموافقة عليها من المالك قبل اصدار التعليمات للمقاول.

(6-2): يكون من مسؤوليات الاستشاري في مرحلة الإشراف على المشروع تطبيق كافة التعاميم الصادرة عن معالي وزير الأشغال العامة والاسكان والخاصه بالماده (8/13) من دفتر عقد المقاوله الموحد للمشاريع الانشائيه (التعديلات بسبب تغير التكاليف) سواء بالتعويض او الحسم على المقاول المنفذ ويتحمل الاستشاري كامل المسؤوليه على ذلك.

(6-3): على الاستشاري تقديم كشف بالرواتب التي سيتم دفعها للجهاز الفني المشرف مفصلاً فيه قيمة الراتب الأساسي، الضرائب، العلاوات، الضمان الاجتماعي، المواصلات مع الالتزام بتقديم وصولات الدفع التي يتم بموجبها دفع الرواتب للجهاز العامل وذلك للشهر الذي يسبق الشهر الذي تغطيه الفاتورة وتكون شهادات استلام الرواتب مصدقة من قبله أصولياً وإن يتم صرف أي دفعه للمستشار بدون تقديم الشهادات" وتعتبر شرطاً لصرف الدفعات الشهرية" .

(6-4): على الاستشاري تقديم كشف بالأجهزة المساعدة التي ستقوم بزيارة المشروع حسب شروط العقد، شريطة ان توفر لديهم خبرة في مشاريع مماثلة.

(6-5): على الاستشاري القيام بتكليف الاجهزه الفنية بالواجبات والمسؤوليات المنطة بها خطياً وارسال نسخة من هذا التكليف الى الوزارة.

(6-6): عدم مغادرة الموقع من قبل اجهزة الاشراف الا بعد التوقيع على نموذج المغادرة المعتمد وتوثيق ذلك ضمن سجل لهذه الغاية.

(6-7): يكون جهاز الاشراف المقيم متفرغا تماماً للمشروع وبدوام كامل ثمان ساعات يومياً.

(6-8): تزوين اسماء الزائرين في سجل خاص لهذه الغاية مبينا فيه ساعة الحضور وساعة المغادرة والجهة التابعة لها والامور التي تم بحثها.

(6-9): يجب ان لا يقل عدد ساعات الدوام الرسمي لجهاز الاشراف المقيم في الموقع بدوام كامل ويتفق تام عن (48) ساعة عمل أسبوعياً ويتم تثبيت ساعات الدوام الرسمي بكشف خاص لهذه الغاية يتضمن ساعة الحضور مع التوقيع والانصراف مع التوقيع ويرفق بعد المصادقة عليه من المكتب الهندسي - مع الدفعات الشهرية.

(6-10): عدم السماح بتسمية أي مهندس رئيسي (رئيس اختصاص) يعمل في مكتب هندي مصنف ضمن الكادر الهندسي المسمى على عطاء لمكتب اخر ويسمح بتسمية اشخاص من مكاتب غير مصنفة لدى دائرة العطاءات الحكومية او من مكاتب مصنفة في مجال الهندسة المتخصصة "يقصد بذلك جهاز الاشراف المقيم في المشروع" .

(6-11): ان المكتب الهندسي مسؤول عن توفير الجهاز المسمى للعطاء وعلى صاحب العمل ابلاغ دائرة العطاءات عن أي تقصير من جانب المكتب في توفير أي من افراد الجهاز الرئيسي المسؤول عن تنفيذ المشروع.

(6-12): المادة (17) بدل الاعتاب :-

يضاف الى هذه المادة الفقرات التالية:

يطلب من الاستشاري ارفاق تحليل مع عرضه حسب الجدول المرفق(5+4) مبينا فيها بدلات اتعاب الكوادر ودعم المكتب الرئيس وأى بنود اخرى واردة في الملحق رقم (3) بشكل تفصيلي وبيان نسبة بدل دعم المكتب الرئيسي من قيمة العطاء الاجمالية.

يلغى البند (3-أ) من ملحق الاتفاقية رقم (3) "بدل اتعاب الاستشاري في مرحلة الاشراف" ويستعاض عنه بما يلي:-

يدفع بدل اتعاب المكتب الرئيسي كمبلغ شهري مقطوع للمدة التي يستغرقها مقاول تنفيذ المشروع لحين انجاز الاعمال وتسلیمهما تسلیماً أولیاً ويكون هذا البدل ثابت القيمة طيلة المدة المحددة لدعم المكتب والواردة في الملحق رقم (3-أ) ، وبعد انتهاء مدة دعم المكتب المحددة في نفس الملحق فعندها يتم تخفيض قيمة الدعم المكتبي الشهري بسبب تخفيض اعداد الجهاز وفقاً لما يلي:

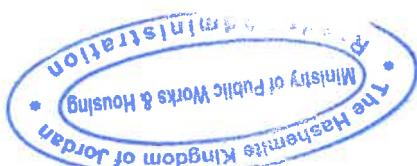
$$\text{نسبة الدعم للمكتب} = \frac{\text{اجمالي قيمة الدعم للمكتب}}{\text{قيمة العطاء الإجمالية}} \times 100$$

قيمة العطاء الإجمالية دون المبالغ الاحتياطية

التخفيض على قيمة الدعم المكتبي الشهري = نسبة الدعم المكتبي × رواتب الكادر الشهري الذي يتم الاستغناء عنه وعلى الاستشاري القيام بأى اعمال تتعلق بالعطاء الذي يقوم بالاشراف عليه بعد تاريخ التسليم الاولى للاشغال لحين التسليم النهائي دون ان يحق له المطالبة بأية تكاليف مقابل ذلك وتعتبر كلفة مثل هذه الاعمال محملة على اسعار عطاء الخدمات الهندسية للashراف وعلى ان يقوم الاستشاري بزيارات دورية الى المشروع طيلة فترة الاشعار باصلاح العيوب وتزويد صاحب العمل بتقارير بأية ملاحظات اصولياً.

(6-13): مدة تسديد الدفعات:

يتعين على صاحب العمل ان يدفع استحقاقات الاستشاري الشهيرية بموجب شهادة دفع يقدمها الاستشاري خلال (45) يوماً من تاريخ تسليم شهادة الدفع وفي حال الدفعة النهائية خلال فترة (60) يوماً من تاريخ تسلیمهما واذا تأخر صاحب العمل عن صرف الدفعات المستحقة خلال الفترات المنوّه عنها في هذه الفقرة يترتب عليه ان يدفع الى الاستشاري الفائدة القانونية عنها وذلك عن جميع المبالغ غير المدفوعة اعتباراً من انتهاء المهلة المحددة لدفعها.



(14-6): يجب ان يكون جهاز الادارة على المشروع متفرغا للعمل بدوام رسمي كامل وحسب برنامج العمل المقدم من المقاول والمتفق عليه من الاستشاري وصاحب العمل وتكون اعداد هذا الجهاز حسب ما هو مبين (الملحق 3-أ).

(15-6): يطلب من الاستشاري التقيد بالشروط الخاصة لاتفاقية الخدمات الهندسية للادارة على تنفيذ مشروع.

(16-6): على الاستشاري التنسيق مع مهندسي الاتصال في جميع مراحل التنفيذ وان يقوم مدير المشروع من قبل الاستشاري بتزويده بايجاز العمل يوميا .

(17-6) : لصاحب العمل التأكيد من دوام كادر الاستشاري في الموقع والزيارات التي يقوم بها الكادر الرئيسي في المكتب الاستشاري بالطريقة التي يراها صاحب العمل مناسبة ويتحمل الاستشاري تبعات ذلك.

(18-6): على الاستشاري المتابعة والتنسيق مع المقاول لتقديم برنامج سير العمل خلال اسبوعين من صدور امر المباشرة المقاول وتحديثها بشكل شهري .

(19-6) : لا يحق للاستشاري اجازة اي من كوادره الفنية في الموقع الا بعد اشعار صاحب العمل خطيا واخذ موافقته على ذلك وبخلاف ذلك يعتبر كادر الاستشاري متغيب ويعتبر تقصير من الاستشاري في اداء مهامه ويتحمل الاستشاري تبعات ذلك بما فيها تمديد عطاء الادارة بنفس المدة التي يتغيب فيها اي من كادر الموقع دون تحمل صاحب العمل ايه تكاليف اخرى.

(20-6) : على الاستشاري التقدم باعتماد الكادر الفني على ان يكون على الاقل مطابق لشروط العطاء خلال اسبوع من تسلمه قرار الالاله لاعتماده من صاحب العمل وبخلاف ذلك يتم تمديد مدة عطاء الادارة عن كامل المدة التي لا يلتزم فيها الاستشاري عن تسمية الكادر الفني المطابق لصاحب العمل للاعتماد دون تحمل صاحب العمل ايه تبعات مالية نتيجة ذلك .

(21-6) : يحق لصاحب العمل دون ابداء الاسباب الطلب من الاستشاري تغيير اي من كوادره الفنية للمشروع وعلى الاستشاري خلال اسبوع تسمية البديل المطابق لشروط العطاء .

(22-6): التأكيد من الفحوصات والمخططات ومطابقتها للتصاميم واقتراح واجراء ما يلزم من تعديلات ومتابعة الحلول التي يقدمها إن طلب العمل ذلك وتعتبر محمله على اسعار العطاء .

(23-6): على الاستشاري التأكيد بأن اي اعمال يقوم بها المقاول المنفذ للمشروع لها اسعار في العطاء وتتوافق مع العقد مع المقاول ولا يترتب على تنفيذها ايه تكاليف او تبعات اضافية على صاحب العمل قبل مباشرة المقاول بتنفيذ لهذه الاعمال واسعار صاحب العمل خطيا بذلك مع تحديد التبعات التي سينكلفها صاحب العمل بشكل واضح ودقيق . وفي حال عدم قيام الاستشاري بذلك فان صاحب العمل لن يتحمل ايه تكاليف او / و تبعات نتيجة تغيف هذه الاعمال وانجازها حسب الاصول قد تستحق للاستشاري وتعتبر هذه الاعمال من مسؤوليات الاستشاري ومهامه ومحمله على العطاء ولا تعتبر من مبررات التمديد للاستشاري وان استحق المقاول بسببها تمديد .



العطاء المركزي رقم (2025/16) الخاص بالاشراف على استكمال أعمال العطاء المركزي (53/2018) الخاص بإنشاء طريق عبر الكرامة /الرکبان/ الحدلات الحدودي

(6-24): على الاستشاري متابعة المقاول للتنسيق مع الجهات المعنية لثبت حدود الارضي من خلال (دائرة الاراضي، البلدية المعنية، وزارة اشغال اي جهات ذات علاقة) والتنسيق مع من يلزم بخصوص حدود الارضي المخصصة للمشروع موضوع البحث.

(6-25): على الاستشاري متابعة المقاول للتنسيق مع الجهات المختصة الحصول على سندات التسجيل ومخططات الارضي والمخططات التنظيمية والبيانات التعديلية والاحاديث لقطع وتأكد من حدوث أية افرازات حديثة أو تعديلات تنظيمية على القطع.

(6-26): على الاستشاري متابعة المقاول عند للمباشرة بأعمال التنفيذ بثبيت حدود قطعة الأرض على الواقع (الاحاديث، النقاط المرجعية ، الحدود وآية امور اخرى لازمة .).

(6-27): التكاليف التي تتحملها الوزارة نتيجة اعمال المشروع هي المدة اللازمة للإشراف من تاريخ امر المباشرة للاستشاري ولغاية تاريخ انجاز المشروع للمقاول المحدد في تقرير ضبط الاستلام الاولى مضافاً لهذا التاريخ مدة 15 يوماً تقويمياً لاستكمال اجراءات الاستلام ومتابعة تنفيذ النواقص وبخلاف ذلك على الاستشاري اخذ ما يلزمته من ترتيبات وتحميل التكاليف بعد هذه الفترة على اعمال المشروع بالرغم مما قد يرد خلافاً لذلك في العقد .

(6-28): على الاستشاري عند وصول نسبة الانجاز الفعلية نسبة 80% وبشكل تلقائي منه الكشف الدقيق على الاعمال وتحديد الاعمال والاجزاء الجاهزة للاسلام الجوهري وعمل كشف بالنواقص والعيوب لهذه الاجزاء والاجزاء الاخرى التي قد تمنع الاستلام الاولى للمشروع جوهرياً وتحديد مدة انجاز تلك الاعمال وآلية معالجة العيوب التي يقابها ومخاطبة المقاول بها واعiliar صاحب العمل بذلك.

(6-29): على الاستشاري متابعة للمقاول لمراجعة الجهات التنظيمية فيما يخص أي إجراءات تتعلق بقطعة الأرض من حيث تعديل صفة الإستعمال والارتدادات و/أو توحيد قطع الأرضي و/أو أية اقتطاعات لازمة والحصول على آخر التعديلات على القطع ان وجدت سواء (تخطيط مشاريع، طريق) أو احداث شارع ، طريق أو تعديل مسار (شارع ، أو طريق) ، شامل تقديم كافة الخدمات الهندسية والمساحية والمخططات اللازمة .

(6-30): من مسؤولية الاستشاري المشرف التنسيق مع المصمم اثناء التنفيذ وآية جهات فنية اخرى تلزم اثناء مرحلة التنفيذ واعiliar صاحب العمل بذلك.

(6-31): المشاركة في اللجان المعدة لتسليم الموقع واستلام المشروع وآية لجان يشكلها صاحب العمل للمشروع .

(6-32): على الاستشاري متابعة للمقاول لعادة التأكيد من الرفع المساحي لكامل مساحة المشروع مع ثبيت كافة المنشآت والأبنية والخدمات القائمة من أعمدة كهرباء وكواكب أرضية أو هوائية وخطوط تصريف الصرف الصحي وحفر التغذيش وعبارات قنوات تصريف مياه الأمطار ومجاري السيول والأشجار بكافة أنواعها وتحديد نوعها وعمرها وعمل توثيق لما يلزم قبل التنفيذ .

(6-33): على الاستشاري توثيق الواقع للمشروع بشكل أسبوعي الكترونياً وورقياً وتزويد صاحب العمل بذلك وتضمينه في التقرير الشهري .
(6-36): تسجيل المهندسين على كادر المكتب كمهندس موقع شرط اجباري لصرف المطالبات المالية .



(34-6): على الاستشاري ابلاغ مندوب صاحب العمل ببرنامج الزيارات الميدانية الدورية لكادر المكتب الرئيسي والاتفاق مع صاحب العمل عليه والتأكد من القيام بالزيارات الدورية اللازمة وعمل محضر زيارة موقع من الاطراف المعنية وتضمنه بطالبات الاستشاري المالية وفي حال عدم القيام بالزيارات المتفق عليها حسب العقد يتم حسم 500 دينار عن كل زيارة لم تتم بدون عذر يوافق عليه صاحب العمل وتعويض الزيارة خلال نفس الشهر.

(35-6): يحق لصاحب العمل تكليف الاستشاري باي اعمال اشراف لغايات هذا المشروع وتبنته وخدماته ضمن المدة اللازمة لاعمال المشروع وتعتبر كلفتها محملة على اسعار العطاء.

(36-6): على الاستشاري متابعة للمقاول للتسيق مع الجهات المعنية لايصال الخدمات (مياه، صرف صحي، كهرباء وغيره للموقع).

- (37-6): لغايات صرف المطالبة النهائية للاستشاري يجب ارفاق التالي إلا إذا ورد نص خلافاً لذلك في العقد:-
• ارفاق براءة ذمة ومخالصة عن هذا المشروع من الكادر الفني المعتمد في المشروع موقعة من طرفي العقد.
• براءة ذمة ضريبة الدخل.
• ما يفيد بأنه تم دفع ضريبة المبيعات.

• التقرير النهائي للمشروع.

(38-6): يحق لصاحب العمل نقل صلاحياته الى اي جهة يريد دون اعتراض من الاستشاري.

(39-6): يمنع تمديد مدة المشروع للاستشاري في حال التأخير غير المبرر من قبل المقاول في تنفيذ الاعمال اذا تبين عدم اتخاذ الاستشاري لاجراءات التعاقدية بحق المقاول (حسب شروط العقد) في الوقت المناسب وتعتبر هذه المدة محملة على قيمة اتعاب الاستشاري ولا يدفع له اي بدل ، ويستثنى من ذلك تمديقات المدة التي تصدر من وزارة الاشغال العامة والاسكان حيث يتم التمديد للاستشاريين تلقائيا .

(40-6): على المكتب الهندسي الالتزام بمسؤولياته العقدية وإبداء الرأي الفني والعقدية لصاحب العمل لحين اغلاق ملف العطاء مع المقاول.

(41-6): يجب على الاستشاري التنسيق مع صاحب العمل من اجل اعداد وثائق عطاء التنفيذ للمقاول بصورته النهائية (إن لزم ذلك).

(42-6): ان يتم ارفاق الوثائق الثبوتية التي تدعم المعلومات المقدمة من أي فرد من افراد الجهاز الفني.

(43-6): يقوم المهندس المشرف خلال الشهر الاول من بدء تنفيذ المشروع بالاشراك مع المقاول والاستشاري والمصمم ومندوب صاحب العمل (إذا رغب صاحب العمل بذلك) بأخذ قراءات الارض الطبيعية والمقاطع الطولية والعرضية لها بعد ان يقوم المقاول بتثبيتها على الواقع حسب المخططات التصميمية ويحرر محضراً بذلك (محضر موقع عليه من جميع الاطراف) لاعتمادها في حساب الكميات المنفذة علمًا بأن مشاركة مندوب صاحب العمل لا تعفي الاستشاري من المسؤولية المترتبة عليه.



العطاء المركزي رقم (2025/16) الخاص بالاشراف على استكمال أعمال العطاء المركزي (53/2018) الخاص بإنشاء طريق معبر الكرامة /الركبان/ الحدلات الحدوبي

(45-6): عدم انتظام اي من كوادر الاستشاري بدون مبرر مقنع من الاستشاري وبدون اعلام صاحب العمل هو مبرر رئيسي لإنها خدماته فورا في حال تجاوزت المدة (10) أيام في الشهر وانهاء الخدمات بعد اشعاره بمدة ثلاثة يوماً خلاف ذلك وسيتم حسم المبالغ التالية يوميا من مستحقات الاستشاري نتيجة عدم تواجد كادر الاشراف الموقعي في الموقع أو عدم تقديم تقارير زيارات الدعم المكتبي أو التقارير الشهرية (او حسب ما هو وارد في عرض الاستشاري المالي ايهما اعلى) وفق التالي:-

- حسم مبلغ (300) دينار يوميا بدل مدير مشروع.
- حسم مبلغ (150) دينار يوميا بدل مهندس موقع طرق.
- حسم مبلغ (70) دينار يوميا بدل مراقب فني (طرق).
- حسم مبلغ (70) دينار يوميا بدل مساح.
- حسم مبلغ (70) دينار يوميا بدل حاسب كميات طرق.
- حسم مبلغ (70) دينار يوميا بدل فني مختبر.
- حسم مبلغ (50) دينار يوميا بدل موظف اداري.
- حسم مبلغ (500) دينار عن اي زيارة دورية للكادر الرئيسي (زيارات الدعم المكتبي) لم توثق ولا تتم حسب العقد.
- حسم مبلغ (500) دينار عن اي تقرير شهري لا يقدم من المكتب الاستشاري حسب الأصول.

(46-7): تتحمل وزارة الاشغال العامة والاسكان مسؤولية دفع قيمة الضرائب المفروضة على العطاء من خلال احتساب قيمة الضرائب حسب جدول الكميات باحتساب الفرق بين السعر شامل الضريبة والسعر غير شامل، بحيث يقدم المهندس المشرف دفعته المالية بجزئين، الجزء الأول غير شاملة الضريبة ليتم صرفها من خلال المنحة، والجزء الثاني يتضمن قيمة الضرائب المفروضة بموجب الجزء الأول ليتم دفعها من قبل وزارة الاشغال العامة والاسكان، حيث لن يتحمل الصندوق أي ضرائب مفروضة على هذا العطاء، ويغنى المهندس المشرف في بلد صاحب العمل من ضريبة الدخل الناشئ عن أدائه للخدمات أو يعوض عنها من قبل صاحب العمل إذا قام بدفعها. ولا يستحق هذا الإعفاء أو التعويض في الحالات الآتية:

- 1- إذا كان مواطناً أو مقيناً في بلد صاحب العمل.
- 2- إذا كان المهندس المشرف ملزماً بدفع ضريبة الدخل أو جزء منها وفقاً لأية اتفاقية لمنع الازدواج الضريبي بين بلد صاحب العمل وبين المهندس الاستشاري بالقدر الذي يكون المهندس الاستشاري ملزماً به.
- 3- إذا كان للمهندس المشرف مركز ثابت في بلد صاحب العمل يستخدمه على الدوام لأداء أعماله وكان الدخل يعزى لذلك المركز.
- 4- ولا يعتبر مركزاً ثابتاً الأغراض هذا البند أي مكتب يرأسه المهندس المشرف فقط من أجل أداء الخدمات وفقاً لهذه الاتفاقية / العقد).

(47-8): يجب على الاستشاري أن يعامل تفاصيل العقد كمعلومات خاصة وسرية، باستثناء ما قد يكون ضرورياً لأغراض تنفيذ العقد، ولا يجوز له نشر أو الكشف عن هذه التفاصيل أو أي من بنودها في أي ورقة تجارية أو تقنية أو في أي مكان آخر دون الحصول على موافقة خطية مسبقة من صاحب العمل أو المهندس. وإذا نشأ أي نزاع حول ضرورة أي نشر أو كشف لأغراض العقد، فإنه يجب إحالة الأمر إلى صاحب العمل ويكون قراره نهائياً.



(48-6): يتم الدفع بعملة الدينار الاردني.

العطاء المركزي رقم (2025/16) الخاص بالاشراف على استكمال أعمال العطاء المركزي (53/2018) الخاص بإنشاء طريق معبر الكرامة /الرکبان/ الحدلات الحدوبي

(6-50) على الاستشاري تأمين الكوادر العاملة من المحافظة التي يقع فيها المشروع وفي حال عدم امكانية توفير احد و/ او جميع الكوادر من نفس المنطقة لن يتحمل صاحب العمل اي تكاليف اضافية ناتجة عن السكن والاعاشة وكل ما يترب عن ذلك وتعتبر كلفته محملة على اسعار العطاء.

(6-51) ان يقدم المكتب الهندسي و"المهندس" المسمى تعهد موقع من كليهما للالتزام بالعمل على المشروع في حالة احالة العطاء على المكتب وحسب النموذج المرفق وذلك بعد احالة العطاء وعند تسمية المهندسين المقيمين على المشروع لأخذ موافقة صاحب العمل.

(6-52) ستم الإحالة بعد تطبيق اليه التقييم الواردة أدناه، ولصاحب العمل الحق برفض العروض في حال كانت الاسعار غير منطقية او مبالغ فيها دون أن يكون لأي من المناقصين حق الاعتراض على ذلك.

(6-53) على مقدم الخدمة تقديم سعره غير شامل الضريبة العامة على المبيعات على أن يتم افراد بند خاص بضريبة المبيعات على بأن احالة العطاء ستكون على قيمة العقد المقبولة شاملة الضريبة العامة على المبيعات

سابعاً: الاحاله:

- ستتم الاحاله على العرض الأقل سعراً، مع تفضيل الاختلاف بين المكاتب الهندسية الأردنية والسعوية بنسبة لا يتجاوز 10% من أقل العروض سعراً، من بين العروض المستوفية للشروط، وذلك في ضوء التقويم الفني والمالي الشامل.



تعهد

أشهد أنا

أنني قد تعاقدت مع شركة/ مكتب

على العمل لديهم بوظيفة

في مشروع

ولكامل

المدة المحددة أو اللازمة لتنفيذ الأعمال المطلوبة.

توقيع المفوض بالتوقيع من الشركة توقيع المهندس



JOINT-VENTURE AGREEMENT

It is agreed on this day.....of.....202...

between:

..... Represented by Mr.

..... Represented by Mr.

..... Represented by Mr.

1. To form a Joint Venture to execute the works specified in the Contract of the Central Tender No. (/) which was signed or to be signed with the Employer.

2. All parties of the Joint Venture shall be obliged to perform all works agreed upon with the employer which are specified in the tender contract, and they are jointly and severally responsible for all works related to tender no. (/)

..... and the contract pertaining thereto. Should one party fail to or delay to perform its obligations either partially or totally, it shall be the responsibility of all other parties jointly and severally without reservation to execute all obligations set under the contract with the Employer to the same standards specified by the contract.

3. The parties to the Joint Venture nominate as leader of the Joint Venture. Any correspondence between the Employer and the parties to the Joint Venture shall be addressed to this leader.

4. The parties to the Joint Venture nominate Mr. as a representative of the leader. He is authorized to sign, on behalf of the Joint Venture, all documents and contracts related to tender no. (/), and to represent the Joint Venture before all competent courts and non-official bodies in all contractual, administrative, financial and legal issues related to tender no. (/) and the contract pertaining thereto.

5. The parties to the Joint Venture have no right to terminate this agreement until the works awarded to them by the contract to this tender are completed and shall remain responsible before the employer until the works are finally taken over as per the conditions of taking over specified in the Tender/ Contract documents and they should not substitute the leader's representative before getting the written approval of the Employer.

6. This agreement is written in both Arabic and English Languages. Should any discrepancy in interpretation arise, the Arabic text shall be considered the authentic.

الطرف الثاني
Second Party

الطرف الأول
First Party



اتفاقية ائتلاف

تم الاتفاق في هذا اليوم الموافق / 20 / ،

بين:

..... ويمثلها السيد

..... ويمثلها السيد

..... ويمثلها السيد

1. على تشكيل ائتلاف فيما بينهم لتنفيذ أشغال عقد العطاء المركزي رقم (/) المتعلق بـ المبرم أو الذي سوف يبرم مع صاحب العمل.

2. يلتزم جميع أطراف الائتلاف بإنجاز جميع الأشغال المتفق عليها مع صاحب العمل والمنصوص عليهما في عقد العطاء ويكونون متضامنين ومتناقضين في مسؤولياتهم نحو صاحب العمل فيما يخص كافة الأشغال المتعلقة بالعطاء رقم (/) والعقد الخاص به. وفي حالة تخلف أو تأخير أحد أطراف الائتلاف عن إنجاز المسؤوليات المناطقة بها تنفيذها جزئياً أو كلياً يلتزم بقيمة الأطراف مجتمعين و/أو منفردين دون تحفظ بإنجاز جميع الالتزامات المحددة بالعقد الموقع مع صاحب العمل بالشكل المتفق عليه في العقد.

3. يعين أطراف الائتلاف رئيساً للائتلاف، لإدارة العطاء (/)، وأي مراسلات تتم بين صاحب العمل والائتلاف، التجمع، أو المشاركة توجه إليه.

4. يسمى أطراف الائتلاف السيد ممثلاً رئيس الائتلاف ومفوضاً بالتوقيع نيابة عن الائتلاف على كافة الأوراق والعقود الخاصة بالعطاء رقم (/) ويتمثل ائتلاف أمام المحاكم المختصة والدوائر الرسمية وغير الرسمية في كافة الأمور العقدية والإدارية والمالية والقضائية المتعلقة بالعطاء رقم (/) والعقد الخاص به.

5. لا يحق لأطراف الائتلاف أو أي طرف فيه فسخ الائتلاف فيما بينهم إلا بعد انتهاء الأشغال المحالة عليهم بموجب العقد الخاص بهذا العطاء وتكون مسؤولياتهم تجاه صاحب العمل قائمه إلى حين تسليم الأشغال استلاماً منهايا حسب شروط الاستلام المحددة في وثائق العقد / العطاء كما لا يحق لهم تبديل ممثل رئيس ائتلاف إلا بعدأخذ موافقة صاحب العمل الخطية.

6. حررت هذه الاتفاقية باللغتين العربية والإنجليزية. في حال نشوء أي اختلاف في تفسير أي من بنودها، تعتبر لغة العقد المعتمدة هي اللغة العربية وملزمة للطرفين.

Signature of Authorized
Personnel

توقيع الشخص المخول
بالتوقيع قانونياً

Seal

الخاتم المعتمد

تصديق كاتب العدل / Notary Public Certification